







بمجموع يشتمل على ثلاث رسائل

للعلماء وحيد الزمان

السيد أحمد

ابن زيني

دحلان

الاولى في الجبر والتسالي وبها مشتمل شرح السبيل على المتكلمة

الياسمينية في الجبر والمقابلة أيضا

• الثانية رسالة في الوضع وبها مشتمل الرسالة العنصرية في الوضع أيضا

الثالثة رسالة في المثلثات وبها مشتمل شرح العلامة المجتاعى على يمين  
في المثلثات أيضا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله الذي أحصى كل  
 شيء عدداً وجعل الأموال  
 لمن أهدى وأتقى وصديق  
 بالحسنى سعادة سرمداً  
 وعلى من يغفل واستغنى  
 وكذب بالحسنى كعوب شوم  
 وقع نفسه في الرداء أحده  
 وأشكره أن جعلنا أمة  
 وسطا نكون على الناس  
 شهداء وأشهد أن لا إله الا الله  
 وحده لا شريك له عالم  
 الغيب فلا يظهره لي غيره  
 أحداً الا من ارتضى من  
 رسول فانه يسلك من بين  
 يديه ومن خلفه سرمداً  
 وأشهد أن سيدنا محمد عبده  
 ورسوله المبعوث للناس  
 رحمة وهدى صلى الله عليه  
 وسلم وعلى آله وأصحابه صلاة  
 وسلاما دائماً أبداً وبعد  
 فيقول فقير رجوع به محمد  
 ابن محمد بسط المارد في هذا  
 فطريق على الارز جوزة  
 الباهية في علم الجبر  
 يختص جداً لم يستل في  
 أحداً واعلم فيمن  
 البطالة والكسل هرباً  
 من الاشتغال والمال  
 فيحسب هذا ما اعتبره



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
 (أما بعد) فهذه كلمات في بعض استخراج المجهولات لطريق الجبر والقابلة  
 جمعها من كلام أئمة الجبر كشرح الباهية وشرح المنع لشيخ الاسلام ابو  
 الوائظ عليها الى معرفة ما أئمة العلماء الاعلام في ذلك والله أسأل أن ينفع بها  
 انه على ذلك قادر وبالإجابة جدير (اعلم) أن الجبر يطلق تارة في مقابلة الخط  
 وتارة في مقابلة القابلة وتعرف معناه ان شاء الله تعالى ويطلق تارة على نفس  
 الثمن فيقال علم الجبر (وحده) علم بأصول يعرف بها استخراج كيفية المجهول  
 بمقدومات معلومة (وموضوعه) المقادير المجهولة التي يمكن استخراج كميتها  
 بمقدومات معلومة (وسائله) القضايا التي تطلب نسبة مجهولاتها الى موضوعاتها  
 (وغاياته) سيرورة تلك المقادير المجهولة معلومة باستعمال قوانينها (وواجبه) الاستاذ  
 محمد بن موسى الخوارزمي ولا بد من معرفة ألفاظ يدور عليها الجبر اسطخ علمها  
 أهل هذه الصناعة وهي المال والجند والعدد والكعب وربما يسمى مكعباً  
 فالمال هو العدد المربع والتربيع ضرب بالعدد في مثله فالجاصل يسمى مربها  
 والجند أحده على المربع والعدد هو المقدار المطلق الذي لم ينسب الى مال ولا الى  
 جذر ولا الى غيرهما والكعب هو الجاصل من ضرب الجند في المال فلا انسان  
 عندنا ضرب يتبع في مثله سمي ذلك العدد باعتبار نسبه الى اربعة الجاصلات جذراً  
 وسمي الاربعة باعتبارها ما لا فاذا ضربت الجند فاعني الاثنين في المال أعني  
 الاربعة فان الجاصل يسمى كعباً ومكعباً وكثيراً ما يسمون الجند رشيماً وقد يطلق

وشقة فاقه (وقته)

بالحق المارديه في شرح  
الياسمينية واسأل الله تعالى  
أن يعده خالصا لوجهه  
الكرام وان يعصنا من  
الشيطان الرجيم

على ثلاثة يدور الجذر  
المال والاعداد ثم الجذر

مسائل علم الجبر وتسمى  
شر وبأثره على ثلاثة  
أنواع فقط وهي العدد  
والجذر والمال والمراد  
بالمال والجذر جنسهما  
في تناول الجذر الواحد  
وبعض الجذر وماراد على  
الجذر وكذلك في المال  
والعدد

فالمال كل عدد مربع  
وجذره واحد ثلث الأضلاع  
والعدد المطلق ما لم ينسب  
للمال أو للجذر فانهم تعصب

أخذ يعرف كل واحد من  
العدد والجذر والمال  
فالعده عند الجبرين  
يطلق على الواحد والكسر  
وغيرهما والجذر هو العدد  
الذي ضرب في مثله  
والحاصل من ضرب الجذر  
في مثله يسر مالا فينيل  
العدد المضروب في مثله  
عن اسم العدد ويكتسب

الشو على الصدد المجهول من غير أهل هذا الفن أما عندهم فهو والجذر مترادفان  
قال الامام العلامة أبو محمد عبد الله ابن هجاج المعروف بابن الياسمين في منظومته  
المعروفة بالياسمينية

فالمال كل عدد مربع \* وجذره واحد ثلث الأضلاع  
والعدد المطلق ما لم ينسب \* للمال أو للجذر فانهم تعصب  
والتعصب والجذر بمعنى واحد \* كما قول في لفظ أب ووالله  
(ومسائل) الجبر محصورة في ست مسائل ثلاثة بسيطة وثلاثة مركبة قال  
في الياسمينية

فبعضها يعدل بعضها عددا \* مركبا مع غيره أو مقرودا  
ثلاثت نصفها مركبة \* ونصفها بسيطة مرتبة  
فالبسيطة \* أموال تعدل جذورا \* أموال تعدل عددا \* جذور تعدل  
عددا (والمركبة) عددي تعدل أموالا وجذورا \* جذور تعدل أموالا  
ومعددا \* أموال تعدل جذورا وعددا (فالمال البسيطة الأولى) ملان  
يعدلان عشرة أجزار كم الجذر وكم المال (ومثال الثانية) ثلاثة أموال  
تعدل خمسة وسبعين درهما كم المال (ومثال الثالثة) عشرة أجزار تعدل  
خمسين من العدد كم الجذر وقد أشار إلى البساط الثلاث في الياسمينية بقوله  
أولها في الإصلاح الجاري \* أن تعدل الأموال بالأجزاء  
وان تكن عدلت الأعداد \* فهي ثلثها فانهم المراد  
وان تعادل بالجذور عددا \* فذلك تلوها على ما حددنا  
(ومثال المركبة الأولى) مال وعشرة أجزار تعدل أربعة وعشرين من العدد  
(ومثال الثانية) مال وخمسة عشر من العدد يعدل ثمانية أجزار (ومثال الثالثة)  
أربعة أجزار وخمسة من العدد يعدل مالا فالأولى تفرد فيها العدد وتقرن فيها  
الأموال والجذور والثانية تفرد فيها الجذور وتقرن فيها الأموال والعدد  
والثالثة تفرد فيها الأموال وتقرن الجذور والعدد ووضعوا الضبطها لفظه بهم  
فأعين للعدد والجذر الجذر والميم للمال فيفرد العدد في الأولى والجذر في الثانية  
والمال في الثالثة والأولى هي الضرب الرابع والثانية الضرب الخامس والثالثة  
الضرب السادس وتسمى المقرنات الثلاث والمركبات الثلاث والضروب المقرنات  
أي المركبات وقد أشار إلى المركبات الثلاث في الياسمينية بقوله

واعلم هذا كرسا للعدد \* في أول المركبات اتفرد  
ووحدا أيضا جذورا والثانية \* وأتفرد أموالهم في التالیه

باعتبار حاصل الضرب  
 أمّا آخر وهو الجذر  
 فيبلغ العدد الحاصل من  
 الضرب عن اسم العدد  
 ويتكسب باعتبار حصوله  
 من ضرب عدد في مثله اسم  
 المال وكل عدد ضرب في  
 عدد سمي الحاصل مستطابا  
 وكل من العددين ضلعه  
 فإن تساوى الضرب وان سمي  
 الحاصل مربعا أيضا وهذا  
 قال فالمال كل عدد مربع  
 والجذر أحد ضلعيه وهو  
 المراد بقوله واحد ذلك  
 الأشلع والعدد المطلق هو  
 الذي ليس نسب إلى جذره ولا إلى  
 مال ولا إلى غيرهما  
 فالأثنان عدد فإذا ضرب  
 في مثله صار باعتبار الحاصل  
 جذرا والأربعة الحاصلة  
 باعتبارها مالا

والشي والجذر بمعنى واحد  
 كما قول في لفظ أب ووالد  
 لفظ الشيء والجذر مترادفان  
 عند التأمل وابن البناء في  
 كمال وغيرهم كان لفظ أب  
 ووالد مترادفان فالمضروب  
 في مثله كما يسمى جذرا سمي  
 أيضا شيا سوا يكن الجذر  
 معلوما أو مجهولا واعتبر في على

(وكيفية) العمل الموصل لمعرفة القدر المجهول في كل مسألة من المسائل الثلاث  
 البسيطة أن تقسم عدة الجذور على عدة الأموال في المسئلة الأولى يحصل من التسعة  
 مقدار الجذر الواحد (مثال ذلك) مالا يعدل أن عشرة أجذار أقسم عشرة عدة  
 الأجذار على اثنين عدة الأموال يخرج مقدار كمية الجذر خمسة مقدار كمية المال  
 هو مربعه وهو خمسة وعشرون \* ولوقيل مال يعدل خمسة أجذار أقسم خمسة على  
 واحد يخرج الجذر خمسة فالمال خمسة وعشرون \* (لوقيل) نصف مال يعدل ثلاثة  
 أجذار أقسم ثلاثة على نصف يخرج الجذر ستة فالمال ستون لأنون \* وطريقه في  
 المسئلة الثانية البسيطة أن تقسم العدد على عدة الأموال يحصل مقدار المال  
 مثال ذلك ثلاثة أموال تعدل خمسة وسبعين من العدد أقسم العدد على ثلاثة عدة  
 الأموال يخرج المال خمسة وعشرين \* ولوقيل مال يعدل عشرة دراهم فاقسمها  
 على واحد فالمال عشرة والقسمة على الواحد لا أثر لها حيث كان المال واحدا فالعدد  
 المأدله هو مقدار المال ولوقيل نصف مال يعدل عشرة دراهم فاقسمها على نصف  
 فالمال عشرون \* وطريقه في المسئلة الثالثة البسيطة أن تقسم العدد على عدة  
 الجذور يخرج مقدار الجذر مثال ذلك عشرة أجذار تعدل خمسين من العدد  
 أقسم خمسين على عشرة يخرج الجذر خمسة فقسمة الأجذار بخمسون ولوقيل جذر  
 يعدل خمسة فهو خمسة ولوقيل ثلث جذر يعدل اثنين فاقسم اثنين على ثلث يخرج  
 ستة ثلثا اثنان فهو ثلث الجذر فالجذر ستة والى ذلك أشار في الأيمية بقوله  
 فاقسم على الأموال أن وجدت \* واقسم على الأجذار أن عثمتا  
 فهذه المسائل البسيطة \* خارجها الجذر سوى الوسيطة  
 فأنما يخرج فيها المال \* بحسب مقدار اقتضى السؤال  
 وكيفية العمل الموصل لمعرفة القدر المجهول في كل مسألة من المسائل الثلاث  
 المركبة مختلف كالبيطة \* أما المركبة الأولى وهي الرابعة من المسائل الست فمما  
 خمسة أممال أن تنصف عدة الأشياء أي الأجذار ويسمى أخذ نصفها التنصيف  
 وتربع هذا التصفو يسمى مربعه التربع واجمع مع العدد المقر وض في المسألة  
 ثم خذ جذر الحاصل ثم اقص التنصيف من هذا الجذر فباقى فهو جذر المال  
 المقر وض في السؤال مثال ذلك مال وعشرة أجذار يعدل خمسة وسبعين درهم  
 كم الجذور وكه المال فنصف عدة الجذور يكن نصفها خمسة ربعه يحصل خمسة  
 وعشرون واجمع مع العدد وهو خمسة وسبعون يحصل مائة جذرها يكن جذرها عشرة  
 المرح منها التنصيف بفضل خمسة هذا قدر كمية الجذر الواحد فالمال خمسة  
 وعشرون وعشرة أجذاره خمسون ومجموعها خمسة وسبعون مثل العدد (لوقيل)

النصف في دعوى الترادف

بان الشيء أهم من الجند

لانطلاقه على العدد

المجهول وان لم يكن جندرا

وهذا لا يستعمله الجليويون

فيه فيها يعدل بها عددا

مركبا مع غيره او مفردا

فقد استعمله في امر كره

ونصفها بسيطة مربة

لماذا كثر ان مسائل الجند

تدور على ثلاثة وهي العند

والمال والجند كراه لا بد

فهي من المعادلة بان يفرض

نوع واحد من الثلاثة

سار بالتعنين الآخرين

فيكون أحدهما في جانب

والآخران في الجانب

او يفرض فهو واحد مساويا

لنوع واحد من التعنين

الآخرين فتقع المعادلة بين

الثلاثة أو بين اثنين منها

ويختلف اللقطان فالخالة

الاولى تنحصر في ثلاث

صور وهي عدد يعدل

أموالا وجندوا ثم جندوا

تعدل أموالا وعددا ثم

أموال تعدل جندوا

وعنده لان المقفولة منها

لا يتغير من أن يكون واحدا

من الأنواع الثلاثة فتعني

مال وعشرة اجذاره يعدل خمسة عشر ويرى بعامن العند فالتة سيف خمسة عشر ويرى

خسة عشر ونوع مجموعهم مع العند اثنان وان يكون ويرى جندوا هذا الحاصل ستة

ونصف المرح ستة اثنان نصف فضل واحد ونصف هو مقدار الجند فالمال اثنان

ويرى عشرة اجذاره خمسة عشر ومجموعهما كالعدد (ولو قيل) مال ثلاثة

اجذاره يعدل أربعة اثنان نصف واحد ونصف ويرى اثنان ويرى

وحاصل مجموعهم العند ستة ويرى جندوا اثنان ونصف فاذا المرح ستة اثنان نصف

يقى واحد هو فالمال واحد ايضا وثلاثة اجذاره ثلاثة ومجموعهما أربعة كالعدد

ولو قيل مال وعشرة اجذاره يعدل ستة وتسع من العند فالتة نصف خمسة عشر ويرى

خسة عشر ونوع وحاصل جمعه الى العند اثنان وثلاثون وتسع وجندوا خمسة

وثلاث والباقي بعد طرح اثنان نصف ثلثان هو مقدار الجند فالمال أربعة اثنان

وعشرة اجذاره ستة وثلاثون ومجموعهما كالعدد والى هذه الاممال اشار في

الباحية بقوله

فربح النصف من الاشياء \* واحل على الاعداد باعتناء

وخذ من انتهى تساهي جندره \* ثم انقص التثنيص فتفهم سوء

خافي فذلك جندر المال \* فهذه رابعة الاحوال

وتنبه اذا اردت معرفة الجند في الكسر أو الصحيح والكسر نحو اثنين

واربعين ويرى واثنين وثلاثين وتسع فاقسم جندرا البسط على جندر المقام فما خرج

فهو الجند المطلوب (ولو قيل) كم جندوا أربعة اثنان تسع قسم اثنين جندرا البسط من ثلاثة

جندرا المقام يكن الجواب اثنين فان الاثنين اذا ربحت حصل أربعة اثنان تسع ولو قيل

كم جندوا اثنين ويرى ربع فاقسم ثلاثة جندرا البسط وهو تسعة على اثنين جندرا المقام وهو

أربعة يكن الجواب واحد او نصفه اذ اذ ربح واحد او نصفه اثنان تسع ولو قيل

وفي الاثنين والاربعين والربع اربع اقسام جندرا البسط وهو ثلاثة عشر لان البسط

مائة وتسعة وستون على جندر المقام وهو اثنان لان المقام اربعة يحصل ستة ونصف

وفي الاثنين والثلاثين وتسع اقسام جندرا البسط وهو سبعة عشر لان البسط مائة

وتسعة وستون على جندر المقام وهو ثلاثة لان المقام تسعة يحصل خمسة وثلاثين فان لم

يكونا اى البسط والمقام مجذورين فاضرب البسط في مقام الكسر او مقامه

واقسم جندرا الحاصل على المضرب فتعني يحصل الجند المطلوب في جندر ثلث ويرى

وتسع اضرب خمسة وسبعين وهي البسط في مائة وعشانية وهي المقام واقسم جندرا

الحاصل وهو تسعون على المائة والثمانية باربعه اعل اضعها ستة وتسعة

وثلاثة يحصل الجواب خمسة اضعها فانك اذا ربحت الخمسة اضعها من يحصل



أربعة أسداس وسدس يرافقه ثلث وربع وتوسع وبمثل هذا العمل يستخرج جذور اثنين وعشرين ونصف ونصف عن المثلثة في المركبة الثانية ويضع هذا العمل أيضا البسطة ومقامه جذر كالأمثلة التي في أول التنبيه وتعلم بعضهم هذا الضابط فقال

وان تزود جذر الكسر فاضربا \* مقامه في بسطه ثم انسبا  
الى مقام الكسر جذر الحاصل \* او قسمته بخرج الجذر الجلي  
وان تشأ فانسب او اقسم على \* جذر المقام جذر بسط حاصل  
وأجرى ذلك الحكم في صحيح \* مصاحب للكسر بالتعج

وأما العدد الصحيح الذي يراد استخراج جذره فلا يتخلو أما أن يكون قليلا أو كثيرا ولا يتخلو أما أن يكون له في نفسه جذر صحيح ويسمى منطفا أولا ويسمى أصم ثان كان قليلا وله جذر صحيح في نفسه فاستخرج جذره ظاهرا لا يحتاج إلى تأمل كاربعة وتسعة وأما إذا لم يكن له جذر صحيح فأسقط منه أقرب عدد إليه له جذر صحيح وجذر ذلك العدد الذي أسقطته وضاعفه بأن تريد عليه مثله وبعد أن تنصف زد عليه واحد وانسب الباقي من العدد الذي طلبت استخراج جذره إلى ذلك فاحصل من النسبة قيمة إلى جذر المنسقط فاحصل فهو الجذر المطلوب تقريبا لا تحسب قفاته بالتحقيق لأجذره (مثاله) تريد جذر العشرة أقرب بالجذور إلى ما تسعة أسقطها من العشرة وانسب الواحد الباقي إلى مضاعف جذر التسعة مع زيادة واحد فتجده سبعة فهو مع جذر المنسقط ثلاثة وسبع فهو جذر العشرة تقريبا لأن الخارج من تريعها تسعة وستة أسباع وسبع مبيع وهذا معنى التقريب وأما أن كان العدد المطلوب جذره الحقيقي أو التقريبي كثيرا فارسم جسده ولا سطوره بعدة مراتب المجذور وضع تلك المراتب في خلال السطوره بحيث يكون أولها في السطر الأول وثانيها في الثاني وهكذا ثم تضع علامة كالقطعة على مراتبه فتغطي مرتبة مرتبة بأن تقول مجذور وغير مجذور وهكذا تضع على أول مرتبة علامة وتترك الثاني بلا علامة إلى أن تنهي المراتب يعني مراتب الأفراد وهي الأحاد والمئات وعشرات الألوف وهكذا دون الألف واج أي العشرات والألوف ومئات الألوف وهكذا وذلك لأن مراتب الأفراد قد تكون مجذورة بخلاف مراتب الألف واج فلا يكون شيء منها مجذورا ثم اطلب أكثر عدد من الأحاد يمكن ضربه في نفسه ونقصان الحاصل مما يحاذي العلامة الأخيرة ومما على يسارها أن كان فإذا وجدته وضعت فوقه وتحتها علامة تسع العمل وضربت القوتاني في التختاني وضعت الحاصل تحت العدد المطلوب جذره بحيث يحاذي أحاده المضروب فيه

استمران الآخرين وتسمى هذه الصور الثلاث بالمسائل المركبات والمقرنات أيضا والحالة الثانية مختصرة في ثلاث صور أيضا وهي أموال تعدل جذور ثم أموال تعدل عددا ثم جذور تعدل عددا وتسمى هذه الصور الثلاث بالمسائل المفردة والبسطة أيضا لمعادلة مفرد منها لمفرد وكان ينبغي لنا نظم أن يقدم المفردة على المركبة لأن المفردة مقدم عليها وقوله مرتبة أي ترتيبا اصطلاحيا

أوله في الإصلاح الجاري أن تعدل الأموال بالأجذار وإن تكن عادلت الأعداد فهي تلها فافهم المراد وإن تعادل بالجذور عددا فتلك تتلها على ما حددنا

شرح بين ترتيب المسائل المعروفة في الاصطلاح الجاري عند أهل الجبر ويد بالأمثلة المفردة لأنه الأولى فقد ذكر أن المسئلة الأولى أن تعادل الأموال الأجذار والثانية أن تعادل الأموال العدد والثالثة أن تعادل الجذور والعدد واعلم



فان كان بعدد لان عشرة  
اجزاء اكرم الجذر وكم المال  
فانقسم عشرة عدة الاجزاء  
على اربعة عدة الاصول  
يخرج خمسة هي مقدار  
الجذر الواحد ظلال خمسة  
وعشرون ولو قيل نصف  
مال يعدل ثمة اجزاء فاقسم  
ثلاثة على نصف فالجذر ستة  
والمال ستة وثلاثون ومثال  
الثانية ثلاثة اموال تعدل  
خمس وسبعين درهما فاقسم  
الدراهم على ثلاثة مرة  
الاموال يخرج المال  
الواحد خمسة وعشرون ولو  
قيل نصف مال يعدل عشرة  
درهم فاقسمها على النصف  
فان مال عشرون ومثال الثالثة  
خمس اجزاء تعدل خمسين  
درهما فاقسم الخمسين على  
خمس عدة الاجزاء يخرج  
مقدار الجذر خمسة فاقسم ولو  
قيل ثلث جذر يعدل دينارين  
فاقسم اثنين على ثلث يخرج  
الجذر ستة

واعلم هذا الذي بان العدد  
في اول المركبات انفراد  
ووحدها ايضا جذر والثانية  
وافردوا اموالهم في الثانية  
لما انهم الكلام على المسائل

من بين المقتلة الأخيرة يكون بهذا المسئلة ثم اطلب عدد انضحه فوق السبعة التي  
عليها العلامة تضرر على الاثنين التي اسفل الجدول بهذا الثلاثة ثم في نفسه في  
ماقوفة احدى المائة والسبعة والثلاثين اوزن به ما في هذا الثلاثة العدد خمسة فضعها  
فوق السبعة وفي اسفل جدولها ثم اضرب الخمسة في الاثنين يحصل عشرة ضعها  
بهذا الثلاثة عشر ثم تضرر بها من الثلاثة عشر وتضع الباقي وهو ثلاثة تحت  
الصفر بعد رسم خط فاصل ثم تضرر بالخمسة في الخمسة التي اسفل الجدول  
يخرج خمسة وعشرون ضعها بهذا السبعة والثلاثين واخرج ذلك من السبعة  
والثلاثين ونسج الباقي وهو اثنان عشر تحت الخمسة والعشرين بعد رسم خط ثم  
ضاعف الخمسة التي فوق السبعة تكن عشرة فاعبر الصفر بهذا الخمسة التي  
اسفل الجدول والعشرة بصورة الواحد خذنا الاثنين التي عن يسار الخمسة ثم  
تجمع الواحد على الاثنين يمكن ذلك مع الصفر الاثنين فضع ذلك منزلة بان رسم  
الثلاثة تحت الخمسة والصفر في الجدول انى عن يمينها وتعلم على الخمسة الاثنين  
والواحد التي قد تم عملها ثم اطلب عددا اذا ضربته في الثلاثة التي اسفل الجدول  
ففي ماقوفة احدى عشر اوزن به ما في هذا الثلاثة ثم في نفسه في ما في هذا الثلاثة العدد  
اربعه فضعها فوق العلامة الاولى من الجدول التي على الستة وضع منها اسفل  
الجذر ول ثم اضربها في الثلاثة يخرج اثنان عشر ضعها تحت اثنان عشر فضعها ولا  
يبقى شيء فضع صفرين بعد خط ثم اضربها في الاربعه يخرج ستة عشر ضعها تحت  
الستة عشر فضعها ولم يبق شيء فضع صفرين بعد خط وقد تم العمل ظلالا فالاربعه  
والخمسون التي خرجت في اعلى الجدول هي الجذر المطلوب بالعدد المفروض  
(المثال الثاني) الاسم وهو لا يخرج له جذر حقيق بل تقريبي كما اذا قيل مائة  
الف وثمانية وعشرون الفا ومائة واثنان وسبعون كم جذرها انضحه ذلك هكذا

		٨		٧		٢
١	٢	٨	١	٧	٢	
	٩	.	٥			
	٣	٨	٦	٦	٤	
	٣	٢	٦	.	٨	
		٥	.	.	٨	
		٥	٥	.	٨	
		٦	٧	١	٧	

ثم تضع العلامة فوق الاثنين والواحد والاثني ثم الملب عدد ينظر في نفسه  
فيبقى الاثنين التي تحت العلامة الأخيرة مع الواحد الذي من يسارها فان الجميع  
اثنا عشر فهذا ذلك العدد ثلاثة تسعة فوق العلامة الأخيرة وتحتها أي هذا  
أسفل الجدول ثم اضرب الثلاثة في الثلاثة يحصل تسعة ضعها تحت الاثنين  
الذين يحدها الثلاثة واتقوا منهما من الاثنين ومما من يسارهما يبق ثلاث ضعها تحت  
التسعة بعد خط فاصل ثم ضم الثلاثة العرواقية الى الثمانية تصير ستة نقلها الى  
اليمين بمرتبة وضع فوق العلامة الثمانية على اليمين على يسارها ثم الملب عدد اوضح  
فوق العلامة السابقة الأخيرة اذا ضربت في الستة التي أسفل الجدول ثم في  
نفسه يبقى ما في حد ذاته ومن يساره أو يبق من ذلك بقية خمسة ضعه فوق العلامة  
المتقدمة على العلامة الأخيرة وتحتها على يسار الواحد المنقول أعني الستة ثم اضربها  
أولا في الستة يحصل ثلاثون ضع الصفر بخط الستة تحت الثمانية والثلاثة على  
يساره تحت الثلاثة واتقص ذلك مما يحاذيه يبقى ثمانية ضعها تحت الصفر بعد  
الفاصل ثم اضرب الخمسة التي فوق في الخمسة التي أسفل على يسار الستة يحصل  
خمس وعشرون ضعها كالتقدم واتقصها مما يحاذيها يبق ستون وخمسون ضعها تحتها  
بعد الفاصل ثم عدد الخمسة العرواقية على الخمسة الثمانية تصير عشرة اعتبر الصفر  
مكان الخمسة الثمانية بقوى الواحد على الستة التي من يسارها واتقص الجميع  
الى اليمين بمرتبة بعد أن خط خطا على الستة والخمسة الثمانية ثم الملب عدد  
يضرب في السبعة فيبقى ومن يسارها أو يبق من ذلك شيء ثم يضرب في نفسه  
فيبقى الباقي أو يبق منه شيء بعد ذلك ثمانية ضعها فوق العلامة الأولى وتحتها على  
يسار الصفر الذي أسفل ثم اضرب الثمانية في السبعة واتقص الحاصل مما يحاذيه  
لم يبق شيء فضع الحاصل وتحت منقرين بينهما خط واترك غيرهما في الصفر ثم  
اضرب الثمانية العليا في الثمانية السفلى يحصل أربع مئوت ستون ضعها تحت  
الاثنين والسبعين واتقص الحاصل مما يحاذيه يبقى من العدد الجدول ثمانية فهذه  
كسور زادت الثمانية العرواقية على الثمانية الثمانية مع زيادة واحد يصير العدد  
الثماني سبعمائة وسبعة عشر فهذا هو مخرج الكسرا الذي هو الثمانية وما فوق  
الجدول أعني ثلاثمائة وثمانين وخمسين هم الجذر الثماني وهذا هو الطريق  
واذا ضوعف العدد وتزل به أسفل الجدول وكان الذي فوقه مئرا فانه مئرا  
أما من جهة اليمين بعد وضع صفر بجذائه من أعلى الجدول وتنظر في المئذوة  
التي قبل من جهة اليمين وذلك كما في جداوله عشرة آلاف وثمانمائة وستة عشر وان  
كان فيه طول هو أشهر الطرق وأبسطها وهناك طرق أخرى لا حاجة لتدلي

البسطة شرع يذكر السائل  
الركبة وهذا بترتيبها  
فالمسلة الرابعة وهي أول  
الركبات ينظر فيها العدد  
ويقتن فيها الجدول  
والاُموال والمسئلة الخامسة  
وهي ثمانية المركبات ينظر  
فيها الجدول ويقتن فيها  
الأُموال والعدد والمسئلة  
السادسة وهي ثمانية المركبات  
ينظر فيها الأُموال ويقتن  
فيها الجدول والعدد وهذا  
الترتيب متفق عليه وأشار  
الى اتفاقهم بقوله وحلوا  
بالهاء المهمة وأفردوا أي  
الجربون كلهم ووضعوا  
لضرب ترتيب الترتيب  
في كل مركبة لفظتهم  
فالعين للعدد والجميع الجذر  
والميم للمال  
فربح النصف من الاشياء  
واجعل على الاحداث ثمانية  
وخمن الذي تنال جذره  
ثم اتقص التصديف منهم سره  
ثم ابق ذلك جذر المال  
وهذه رابعة الاحوال  
ذكر في هذه الايات معرفة  
استخراج الجذر في المسئلة  
الرابعة ومنه يعرف المال  
تضعف هذه الاشياء وسعي

ذلك التنصيف ثم ربع نصف  
 عدة الاشياء بان تقسم به في  
 مثله ويسمى الحاصل التربع  
 ثم اجله على العدد المقروض  
 في الستة ثم استخراج جذره  
 المتجمع ثم انقص التنصيف  
 من هذا الجذر الذي  
 أخذته فما بقي بعد  
 التنصيف فهو جذر المال  
 فربه المال مثله مال  
 وعشرة اجزاء تعمل خمسة  
 وسبعين من العدد كجذر  
 وكمل المال فاصف عدة  
 الاجزاء خمسة هو التنصيف  
 ربعه يحصل التربع خمسة  
 وعشرين اجله على العدد  
 يحصل مائة وخمسة واربعين  
 عشرة المخرج منه التنصيف  
 فالباقي خمسة هو الجذر  
 الواحد فالمال خمسة اجزاء  
 ولوقيل مال وثلاثة اجزاء  
 قبل اربعة من العدد  
 فالتنصيف واحد ونصف  
 وربعه اثنان وربع  
 وحاصل جمعه مع العدد ستة  
 وربع وجذره اثنان ونصف  
 المخرج منها التنصيف وهو  
 واحد ونصف فالباقي واحد  
 وهو الجذر فالمال يسا واحد  
 والمخرج من التربع  
 في الاخرى العدد  
 وجذره ما يبقى عليه يعقد

الاطالتم والله سبحانه وتعالى اعلم  
 المركبة السابقة وهي انما تستعمل المسائل الستة استخراجها يحصل  
 بقية عدة الاجزاء ربع التنصيف لانه لا بد منه في كل مركبة فهو كما سبق ثم  
 طرح العدد من التربع وتأخذ جذره الباقي ثم ان شئت طرحته من التنصيف  
 بقي الجذر وان شئت جمعه الى التنصيف يحصل الجذر فيصيركون لهذه المسئلة  
 جوابان صحيحان دائما تقول انما مال واحد وعشرون درهما بعدل عشرة  
 اجزاء ما للتنصيف خمسة وعشرون الجذر حده العدد يكن اربعة  
 وجذره اربعة اذ المخرج من التنصيف هو خمسة بقدر ثلاثة وهي مقدار الجذر  
 فالمال سبعة وعشرة اجزاء ثلاثون وان شئت اجمع الاثنين الى التنصيف يحصل  
 الجذر سبعة اذ في تسعة واربعين وعشرة اجزاء سبعين فلو اب السائل  
 واحسن هذين الجوابين فيمكن انما كتاب المال المقروض في السؤال اقل من  
 العدد فحين الجواب الاول وان كنا كثر تقدي الجواب الثاني ويعرف كون  
 المال اقل من العدد او اكثر انما السائل وانما مقتضى السؤال (ولو قيل)  
 مال وانما عشرة درهما وثلاثة ارباع درهم بعدل عشرة اجزاء المال كم هو  
 فالتربع خمسة وعشرون والباقي منه بعد طرح المخرج اثنان وربع وجذره  
 ثلاثة ونصف فان طرحه من التنصيف وهو خمسة بقي الجذر درهم ونصف فالمال  
 درهمان وربع وعشرة اجزاء خمسة عشر وان زدت على التنصيف حصل  
 الجذر ثمانية ونصف فالمال اثنان وسبعين وربع وعشرة اجزاء خمسة  
 وثمانيون ولو قيل مال وخمسة وربع بعدل خمسة اجزاء ما للتنصيف اثنان ونصف  
 وربعه ستة وربع والباقي بعد طرح العدد واحد وعشر واحد ايضا فان طرحه  
 من التنصيف الجذر واحد ونصف والمال اثنان وربع وخمسة اجزاء سبعة  
 ونصف وان زدت على التنصيف فالجذر ثلاثة ونصف والمال اثنان وربع  
 وخمسة اجزاء سبعة عشر ونصف ولو قيل مال وخمسة دراهم بعدل عشرة اجزاء  
 ونصف جذره التنصيف خمسة وربع وربعه سبعة وعشرون ونصف ونصف  
 والباقي بعد طرح العدد اثنان وعشرون ونصف ونصف ثمن وجذره اربعة وثلاثة  
 ارباع فالمرحمة من التنصيف الجذر نصف والمال ربع وعشرة اجزاء ونصف  
 جذره خمسة وربع وان زدت على التنصيف فالجذر عشرة والمال مائة وعشرة  
 اجزاء ونصف جذره مائة وخمسة والى هذا الاممال اشار في الياضمية بقوله  
 والمخرج من التربع في الاخرى العدد وجذره ما يبقى عليه يعقد  
 فالمخرج من التربع لاجزاء • وانما جمعه اختيارا

فاخرج من  
الاجزاء

وان شئت اجعل ما جازا  
فذا جذرا لثان بالتحصن  
وذا جذرا لثان بالحلان  
واخذ التريبع مثل العدد  
فجزره التنيص دون تسد  
وان يكن بر فوله العدد  
أثبت ان ذاك لا ينفذ  
ذ كرى هذه الايات من

طريق استخراج الجذر  
من المنة الخامسة وهي  
الركبة الثانية وهي ان  
تصرف التنيص وترية ثم  
طرح العدد من التريبع  
وتخرج جذرا باقي ن  
التريبع بعد طرح العدد  
وهذا معنى البيت الاول ثم  
طرح هذا الجذر من  
التنيص ان شئت اواجهه  
مع ان شئت فمباقي أو  
حسب فهو جذرا لثان  
المفروض في المنة  
فصل جوابان جواب  
جذر بالتحصن في الاول  
وجواب جذرا بالادنى  
الثاني وكل صحيح مثله عشرة  
أجزاء تعلل بالاوحدا  
وعشرين جزءا بالتنيص  
خمسة وترية خمسة  
وعشرون اخرج منه العدد

فذا جذرا لثان بالتحصن \* وذا جذرا لثان بالحلان  
واعلم انه فهم من قانون المنة عند التأمل انه اذا كان التريبع مثلا العدد  
المفروض في المنة فذا جذرا لثان هو التنيص في حصن المال مساو بالعدد  
شروطه كقول القائل مال وتسعة من العدد يصل ستة جذرا بالتنيص ثلاثة  
وترية ثمة والعدد مساو به فاذا اخرجته لم يفسد شيئا اخذ جذره ويكون  
التنيص وهو ثلاثة هو جذرا لثان لثان لثان وهو مساو للعدد وستة اجزاء  
ثمانية عشر وكذا لو قيل مال وستة درهم مع يصل خمسة اجزاء بالتنيص  
اثان ونصف وترية ستة ورية مثل الكرام فذا جذرا لثان ونصف والى  
ذالك أشار في الباجية بقوله

وان عد التريبع مثل العدد \* فجزره التنيص دون تسد  
وان كان العدد المفروض في المنة اكثر من التريبع فالمنة مستقيمة لان طرح  
العدد من أقل منه مستحيل فالترتيب على التخييل مستحيل كقول القائل مال  
وثلاثون درهم تعدل عشرة اجزاء فالشرط في هذه المنة ان لا يكون العدد  
المفروض في السؤال اكثر من التريبع بل يكون العدد المفروض فيها مثل  
التريبع أو أقل منه والى ذالك أشار قوله في الباجية  
وان يكن بر فوله العدد \* أثبت ان ذاك لا ينفذ

أى لا يستعان عليه بجمع الوحد بل هو حال قطعا (وأما الركبة الثالثة)  
وهي السادسة من المسائل فاستخرجها يحصل تريبع التنيص كالسابق ثم  
تجمع التريبع الى العدد وتخرج جذرا لمجموع كافي قانون الاربعة فاحصل من  
الجذر زده على التنيص يحصل جذرا لثان فافارق الراحة الاق من واحد  
وهو انك هناك تطرح التنيص من جذر مجموع التريبع والعدد وهنا  
تجمعها كقول القائل مال يعدل خمسة اجزاء وستة من العدد فالتنيص  
اثان ونصف وترية ستة ورية ومجموعه مع العدد ثمانية عشر ورية وجذر هذا  
المجموع ثلاثون ونصف زده على التنيص يخرج الجذر ستة والمال ستة وثلاثون  
ولو قيل مال يعدل خمسة اجزاء ودرهمين وثلاثون ابراهيم فالتنيص اثان  
ونصف وترية ستة ورية ومجموعه مع العدد تسعة وعشرون ونصف زده على  
التنيص يحصل الجذر خمسة ونصف والمال ثلاثون ورية ولو قيل مال يعدل أربعة  
اجزاء ونصف جذر وخمسة دنانير ونصف دينار كم هو التنيص اثان ورية  
ورية خمسة ونصف وثمان وحاصل جمعه مع العدد عشرة ونصف ونصف وعشرة  
ثلاثون ورية زده على التنيص فالجذر خمسة ونصف والمال ثلاثون دينار ورية

وهو الدراهم بقى أربعة  
وجذره اثنان وان شئت  
طرحته من التنصيف  
وهو خمسة يفضل ثلاثة هي  
مقدار الجذر فال مال تسعة  
وعشرة اجذاره ثلاثون  
وان شئت جمعت للتنصيف  
يحصل سبعة هي مقدار الجذر  
فال مال تسعة وأربعون  
وعشرة اجذاره سبعون  
ولو قبل مال واثنا عشر  
درهما وثلاثة ارباع درهم  
تعدل عشرة اجذار كم  
الجذر وك المال بالتنصيف  
خمسمة والتربيع خمسة  
وعشرون والباقي منه بعد  
طرح الدراهم اثنا عشر  
وربع وجذره ثلاثة ونصف  
فان طرحته من التنصيف  
بقى مقدار الجذر درهم  
ونصف فمقدار الاجذار  
خمس عشرة والمال درهمان  
وربع وانزفته على  
التنصيف كان الجذر  
ثمانية وثمانون والمال اثنين  
وسبعين ورجعا ومضى كان  
التربيع مساويا للعدد  
المفروض في السؤال فقدر  
المال هو التنصيف ويكون  
المال مساويا للعدد

دينار ولو قبل مال يعدل ستة اجذاره واربعه درهم واربعه اتساع درهم  
فالتنصيف ثلاثة والتربيع تسعة وعجمو مع الدراهم ثلاثة عشر واربعه اتساع  
وجذره ثلاثون ثلثان احصه الى التنصيف فالجذر ستة وثلاثون والمال أربعة  
واربعون واربعه اتساع درهم والى هذه الاممال اشار في الباب الثانية بقوله  
وانظرنا من بيان الخامسة \* فلتوضح الآن بيان السادسة  
فاجمع الى اعدادك التريعا \* واستخرج جذرها جريا  
\* واجعل الى التنصيف ما اخذنا \* فذلك الجذر الذي اردنا \* وما تقدم من قوانين  
المركبات مخصوص بما اذا كان المال المفروض في المسئلة واحدا وكان كماله في كان  
اكثر من مال اوراق فانه يحتاج مع القوانين السابقة الزيادة على حتى يعرف كم  
الجذر وك المال وفي ذلك ما مضى اجمعا ان نقط الاكثر من مال الى مال واحد  
وتحيز الاقل حتى يصير مالا كاملا ثم فعل فيما عد المال وهو الجذر وراوده ما غطت  
بالمال من الجذر والخط فان كان المفروض في المسئلة من الاموال اكثر من مال  
فاناسب المال الواحد المخطوط اليه الى عدد الاموال المخطوطة فها كانت نسبتها  
فخذت منها من الجذر ومن العدد فها كان فهو ما رجعت اليه المسئلة فاحمل عملها  
التقدم يخرج مقدار الجذر والمال فلو قبل أربعة أموال وثمانية اجذار تعدل  
ستين من العدد كم المال وكم جذره فقط الاموال الى مال واحد ونسبة المال الواحد  
الى أربعة الاموال ربع فقدر ربع ثمانية الاجذار يكن جذرين وربع العدد يكن  
خمسمة عشر فترجع المعادلة الى مال وجذرين يعدل خمسة عشر فاحمل عمل المركبة  
الاولى كما عرفت فالتنصيف واحد وتربعه واحد وعجمو مع العدد ستة عشر  
وجذره أربعة المرح منه التنصيف يفضل ثلاثة هي الجذر المطلوب والمال تسعة  
فاربعة الاموال ستة وثلاثون وثمانية الاجذار أربعة وعشرون والجمع ستون  
كاهد ولو قبل عشرون جذرا تعدل مائتين وخمسين درهما الخط المائتين الى مال  
ونسبة المال الى المائتين فخط نصف العدد ونصف الجذر وتبصر المعادلة عشرة  
اجذار تعدل مائتين وخمسين من العدد فاحمل عمل المركبة الثانية فالتنصيف  
خمسمة والتربيع خمسة وعشرون والعدد يساويه فالجذر خمسة والمال خمسة  
وعشرون ولو قبل خمسة أموال تعدل خمسة عشر جذرا وتسعين من العدد فقط خمسة  
الاموال الى مال ونسبته خمس فخذ خمس الجذور وخمس العدد فترجع المسئلة  
الى مال يعدل ثلاثة اجذار وثمانية عشر فاحمل عمل المركبة الثالثة فالتنصيف  
واحد ونصف وتربعه اثنان وربع وعجمو هو والعدد عشرون وربع وجذره  
اربعة ونصف زده على التنصيف فالجذر ستون والمال ستة وثلاثون وان كان المفروض

والترسيم أيضا ولا يحتاج  
لعمل كالقول مال وعشرة  
اجذار تعدل مالا وخمسة  
وعشرين درهمها كالقول  
ثلاثة اجذار تعدل مالا  
ودرهمين ودرهم درهم والضرب  
في قوله جذره التصفير اجمع  
للمال المذكور في البيت  
قبله لانه الحديث منه فان  
كل العدد اكثر من الترسيع  
فالمسألة مستحبة يستحب  
اخراجها كالقول عشرة  
اجذار تعدل مالا وثلاثين  
درهما وهذا معنى قوله وان  
يكن روع لمية العدد أى  
يزيد على الترسيع اقبلت ان  
ذلك محال لا يتعدى  
لا يستعان عليه بحجة  
واذ فرغنا من بيان الخامسة  
فلنوضح الآن بيان السادسة  
فاجمع الى أعداد الترسيع  
واختر من جذورها ما جى  
واحل على التصفير فما أردنا  
فذلك الجذر الذى أردنا  
لما فرغ من بيان طريق  
المسألة الخامسة تشرع بين  
المسألة السادسة وهي ثلاثة  
الركبات وهي أن ترسيع  
التصنيف كما سبق وتجمع  
الترسيم الى العدد وتختصر

في المسألة كسر امن مال فاجره الى مال واجبر الج ووالله ديتا النسبة بأن  
تقسم المال على الكسر المجبور وتضرب الخارج على كسر المال وفي الجذور العدد  
ثم كل العمل (مثاله) من الضرب الرابع ربع مال وجذران ونصف جذره عدل ذلك  
مئتين العدد والمخرج من خمسة المال على ريعه أربعة اضرب على كل من كسر  
المال ومن الجذور والله ديتا مالا وعشرة أشياء تعدل أربعة وعشرين فكل  
عمله يخرج الجذر اثنان والمال أربعة (ومثاله) من الضرب الخامس أربعة  
اجذار تعدل خمس مال وعشرة دراهم فاقسم المال على خمسين يخرج اثنان  
ونصف فاضربه في كل من المقروضات تسكن عشرة اجذار تعدل مالا وخمسة  
وعشرين درهما فالجذر خمسة والمال خمسة وعشرون (ومثاله) من الضرب السادس  
أربعة أناس مال تعدل شيئا وثلاثين وثمانية دنانير فاقسم المال على أربعة  
أقسامه يخرج اثنان وربع اضربه في كل من المقروضات تصير المسألة مالا عدل  
ثلاثة أشياء وثمانية عشر دينار فاعمل عمله يخرج الشيء ستون والمال ستة وثلاثون  
وقد أشار الى هذه الطرق بقول الياهمية بقوله

وسط الاموال اذا ما كثرت \* واجبر كسورها اذا ما قسرت

حتى يصير الكل مالا مفردا \* وخذ بذلك الاسم مما تعددا

(الطريقة الأخرى) أن تستقي عن الجبر والخط وتصل المطلوبين وجبر وسط  
فاضرب ما فرض في المسألة من عدد الى المال في العدد المقروض في المسألة سواء  
كان كسرا من مال أو زائدا على مال وأقم الحاصل مقام العدد المقروض سواء  
كان مفردا أو مقارنا للمال أو له جذرا ثم اعتمد في استخراج الجذر على ما مضى من قانون  
تلك المسألة المقترنة بما خرج قدر الجذر فليس هو الجذر المطلوب بل هو نظير الجذر  
في العمل والاستخراج فاقم على هذا العدد المقروض من المال وهو الذى  
ضربته في العدد فخرج التسعة هو الجذر المطلوب (مثاله) من الضرب  
الرابع ثمانون من العدد يعدل مالا ونصف مال وعشرة اجذار فاضرب عدة  
الاموال وهي اثنان ونصف في العدد يحصل مائتان فكانت العدد المقروض في  
المسألة فالتصنيف خمسة وزيده خمسة وعشرون اجمعه مع العدد يحصل مائتان  
وخمسة وعشرون وجذر خمسة عشر اخرج منه التصنيف حتى عشرة في نظير الجذر  
اقسمها على هذه الاموال يخرج أربعة هي الجذر المطلوب والمال ستة عشر ولو  
قل ثمانية تعدل ربع مالا وجذر فاضرب على ثمانية يحصل اثنان كما هما  
العدد المقروض فالتصنيف نصف وزيده ربع اجمعه الى العدد يحصل اثنان  
وربع جذره واحد ونصف اخرج منه التصنيف وهو نصف فحصل واحد اجمعه



جذرا المجموع كافي الرابعة  
ثم اعمل الجذر المأخوذ على  
التنصيف يحصل جذرا مال  
مثاله مال يعدل خمسة اجزاء  
وسبعة دنانير بالتصنيف اثنان  
ونصف وتر يبع ستة  
وربع ومجموعه مع  
العدد اثنان ضروري مع وجذر  
هذا المجموع ثلاثة ونصف  
على التنصيف يحصل الجذر  
سنة فالمال ستة وثلاثون  
ولوقبل مال يعدل ستة اجزاء  
واربعة دنانير واربعة اشباع  
دينار بالتصنيف ثلاثة  
وتر يبع تسعة ومجموعه مع  
الدنانير ثلاثة عشر واربعة  
اشباع دينار وجذره ثلاثة  
وثلاثان اجمعه الى التنصيف  
يحصل الجذرة ستة وثلاثان  
والمال اربعة واربعون  
واربعة اشباع دينار

وحط الاول اذا ما كثرت  
واجبر كسورها اذا ما قصرت  
حتى يصير الكل مالا مفردا  
وخذبه الى الاسم عابدها  
شرط العمل السابق في  
المركبات الثلاث ان يكون  
المال المفروض في المسئلة  
ملا واحدا كاملا كما قلنا  
فان كان اكثر من مال

على عدة دور المال وهو ربع يخرج اربعة هي الجذرا المطلوب (ومثال) الضرب  
الخامس خمسة عشر جذرا تعدل مائتين وتسعين مال وعشرة دراهم فاضرب اثنين  
وتسعين في عشرة يحصل اثنان وعشرون وسعار كانه العدد المفروض بالتصنيف  
سبعة ونصف وتر يبع ستة وخمسون وربع ففضل منه بعد طرح العدد اربعة  
وثلاثون وربع يسع جذره خمسة ونصف وثلاثان فجمعه بالتصنيف كان نظير  
الجذرة ثلاثة عشر وثلاثا فجمعه على عدد الاموال يخرج ستة هي الجذرا المطلوب  
فالمال ستة وثلاثون وان طرح ذلك الجذرين التنصيف يكن نظير الجذر واحدا  
وثلاثين اجمعه على عدة الاموال يخرج الجذرا المطلوب ثلاثة ارباع فالمال نصف  
ونصف فبحر ولوقبل ثلاثة اجزاء تعدل اربعة اشباع مال ودرهمين فاضرب فيهما  
اربعة الاشباع يحصل ثمانية اشباع كانه العدد والتصنيف واحد ونصف  
وتر يبع اثنان وربع وباقيه بعد طرح العدد هو ثمانية اشباع واحد وربع  
وتسع وجذره واحد ودرهمين ان زده على التنصيف حصل نظير الجذرا اثنان وثلاثان  
اقسمه على اربعة الاشباع يخرج الجذرا المطلوب ستة فالمال ستة وثلاثون وان  
اقسم من التنصيف في نظير الجذرا اثنان وثلاثان اجمعه على اربعة الاشباع  
يخرج الجذرا المطلوب ثلاثة ارباع فالمال اربعة ونصف فبحر (ومثال) الضرب  
السادس خمسة اموال تعدل عشرين جذرا وخمسة وعشرين دينار فاضرب عدة  
الاموال في العدد يحصل مائة وخمسة وعشرون كانه العدد والتصنيف عشرة  
وتر يبع مائة وجذر مجموعهم مع العدد خمسة عشر زده على التنصيف يحصل نظير  
الجذرة خمسة وعشرون اجمعه على عدة الاموال يخرج الجذرا المطلوب خمسة  
خمس وعشرون ولوقبل نصف مال يعدل جذرين ودينارين ونصف دينار فاضرب  
نصفه في العدد يحصل واحد وربع كانه العدد والتصنيف واحد وربع واحد  
اجمعه الى العدد يحصل اثنان وربع وجذره واحد ونصف زده على التنصيف  
يحصل نظير الجذرا اثنان ونصف اجمعه على نصف يكن الجذرا المطلوب خمسة  
فالمال خمسة وعشرون والى هذه الطريقة اشار في الياصينية بقوله

أو فاضرب الاموال في الاعداد \* وكن على ما مضى في ايجاد

واقسم نظير الجذر من بعد على \* عدد الاموال وخذ ما سلا

ومعنى الجبرانه اذا كان في احدى الجملتين أو كليهما استقام موجب ازالته بان تزيد  
المستقى من احد الجانبين أو من كليهما على كليهما (مثاله) من الضرب  
الاول خمسة اموال الاثني عشر تعدل ثمانية اشياء فالمستقى من الاموال اثني عشر  
ايضا بان تزيد المستقى وهو شيان على خمسة الاموال الاثني عشر تعبر خمسة اموال

كاملة وزال الاستثناء وزد مثل القدر المستثنى أيضا على عبدل المستثنى منه وهو  
ثمانية الأشياء بغير عشرة أشياء تعدل خمسة أموال ثالثا ثانيا والمال أربعة  
وإذا كان الاستثناء في كل من الجنتين فالقدر المستثنى كل واحدة منهما عليها  
وعلى عبدلها ليزول الاستثناء منها (مثاله) من الضرب الأولى ثمانية أموال إلا  
خمس جذرا تعدل خمسة وعشرين جذرا إلا ما بين فردا مستثنى كل منهما على  
كل منهما ما لا تزيد خمسة جذرا على الأموال وعلى عبدلها تسعة ثمانية أموال  
كاملة تعدل ثلاثين جذرا إلا ما بين فردا ما بين على الجذور وعلى عبدلها تسعة عشرة  
أموال تعدل ثلاثين جذرا فالجذر ثلاثة والمال تسعة (ومثاله) من الضرب الثاني  
عشرة أموال الا عشرة دراهم تعدل ثمانين درهما فردا عشرة على كل منهما تسعة  
عشرة أموال تعدل تسعين درهما فالمال تسعة ولوقيل ثمانية أموال الا عشرين  
دريهما تعدل ثمانين درهما إلا ما بين فردا زدت مستثنى كل منهما عليها سارة عشرة  
أموال تعدل ثمانية فمال شرع دراهم (ومثاله) من الضرب الثالث عشرة أشياء  
الا دراهم تسعة تعدل ثمانية عشر درهما فردا درهمين على كل منهما تسعة عشرة  
أشياء تعدل عشرين درهما فالثاني درهمان ولوقيل خمسة أشياء الا عشرة دراهم  
تعدل ثلاثين درهما الا خمسة أشياء فردا على كل منهما عشرة دراهم وخمسة أشياء  
تعدل عشرة أشياء تعدل أربعين درهما فالثاني أربعة (ومثاله) من الضرب  
الرابع تسعون درهما الا عشرة أشياء تعدل مالا وثلاثة جذرا فردا عشرة الا أشياء  
على كل منهما وكذا لو قيل مالا وعشرة جذرا الا خمسة عشر درهما تعدل خمسة  
وسبعين درهما الا ثلاثة أشياء فردا الخمسة عشر على كل منهما وكذلك الثلاثة  
الأشياء فيصير مال وثلاث عشر جذرا تعدل تسعين درهما فالتمنيضة ونصف  
والتربيع انسان وأربعون وربع ومجموعه مع العدد ما تقو ثمان وثلاثون  
ور ربع وجذره أحد عشر ونصف فالخرج منه التمنيضة فالجذر خمسة فقص على  
ذلك وإلى هذا أشار الألباني بقوله

وكل ما احتشيت في المسائل • صبره أعيان مع المعادل

ومعنى المقابلة أنه إذا تحقق الجبر وحصل عدل في المسئلة اشتراك في الجنتين  
المقابلتين بأن ما في بعض هذه بعض فلا بد من المقابلة وهي إزالة القدر المشترك  
من الجنتين حتى أنه لا يبقى في المسئلة اشتراك ولا يكون عشرة أشياء الا عشرة دراهم  
تعدل خمسة أشياء فإذا جبرت صارت المسئلة عشرة أشياء تعدل خمسة أشياء وعشرة  
دراهم فوقع التقابل بين العددين في خمسة أشياء فلا بد من المقابلة بإزالة الاشتراك  
بأن تخرج من كل منهما خمسة أشياء فيصير خمسة أشياء تعدل عشرة دراهم فالثاني

ونقصه وجذره أربعة

المرح منه التتصيف فالباقي  
جذره المال وهو ثلاثا فمال  
تسعة ولو قيل أربعة اجزاء  
تعدل خمس مال وعشرة  
دراهم فلهذه هي المسئلة  
الخامسة لا افراد الجذور فيها  
فاجب خمس المال الى مال  
كل واحد واقسم كل اربعة الجذور  
والدراهم على الخمسين  
فالاصل عشرة اجزاء تعدل  
ثلاثة وخمسة وعشرين درهما  
فاجزاء خمسة والمال خمسة  
وعشرون

أو فاضرب الاموال في الاعداد  
وكن على ما مر في اعتقاد  
واقسم نظير الجذر من بعد على  
عدد الاموال ونحذف امالا  
أي وان شئت أن تعدل على  
المسئلة بدون جبر وخط وهو  
الطريق الثاني فاضرب  
عدد الاموال المقرضة او  
كسر المال المقر وض في  
العدد المقر وض في السؤال

دريه مان ولو قيل عشرة أموال الا عشرة أشياء تعدل خمسة عشر مالا لا ثلاثين شيئا  
فاذا زدت على كل من الجانبين أربعين شيئا صارت عشرة أموال وثلاثين شيئا تعدل  
خمس عشرة مالا وعشرة أشياء فاضرب كل في عشرة أموال وعشرة أشياء فقابل  
بطرحهما من الجانبين ينتهي الى عشرين شيئا تعدل خمسة أموال فالثاني أربع  
والمال ستة عشر وان شئت فاجبر بالجملة الثانية فقط لان مستثناها أكثر من مستثنى  
الاولى مع اتحاد النوع فزد ثلثا غير شيئا عليهم ما يصل خمسة عشر مالا وتعدل عشرة  
أموال وعشرين شيئا فيقع الثمان في عشرة أموال فاقط فقابل يكن كما سبق وهذا  
أخصر (مثاله) من الضرب الرابع عشرة أموال الا عشرة أشياء تعدل ما ليس من  
العدد الا عشرين شيئا فالانصر ان تقبض العدد فقط وتزيد عشرين شيئا على العدد لين  
تصير عشرة أموال وعشرة أشياء فتعدل ما اثنين فلا يحتاج الى المقابلة ولو زدت  
مجموع مستثناها عليهم الصار عشرة أموال وعشرين شيئا تعدل ما اثنين وعشرة  
أشياء فيقع الثمان في عشرة أشياء فتحتاج الى المقابلة بطرحهما من كل من الجانبين  
ثم اذا جعلت هذه المسئلة فالانصر ان تحط الاموال الى مال فقط كذا الى عشرة  
تصير مالا وشيئا تعدل عشرين من العدد فالتتصيف نصف والتربيع ربع اجمعه  
الى العدد فخرجوا الحاصل أربعة ونصف المرح منه التتصيف بكر الجذر أربع  
والمال ستة عشر وان شئت أن تستغني عن الخط فاضرب عددا الاموال في العدد  
يحصل اثنان كأنها العدد والتتصيف خمسة والتربيع خمسة وعشرون وجذر  
مجموعه مع العدد خمسة وأربعون فاقط منه التتصيف فحصل نظير الجذر  
أربعون اجمعه على عدد الاموال يخرج الجذر أربع أيضا ولو قيل خمسة  
أموال الا خمسة أشياء تعدل ستة أموال الا خمسة اجزاء فاجزاء خمسة عشر مالا وعشرة  
أموال وخمسة اجزاء فاجزاء ستة أموال وخمسة أشياء فثلاثة اجزاء خمسة أموال فاذا  
قابلت بطرحها صارت خمسين ديناراً تعدل مالا وخمسة أشياء فالتصيف اثنان  
ونصف والتربيع ستة وعشرون وجذر مجموعهم مع العدد سبعة ونصف المرح منه  
التتصيف فالجذر خمسة والمال خمسة وعشرون والى هذا أشار في  
الباحية بقوله

وبعد ما صير فالتقابل \* طرح ما نظيره مماش  
(واعلم) انه لا بد من معرفة التنازل وهي مراتب الانواع والانواع اصلية وفرعية  
فلاصلية ثلاثة الجذر والمال والكعب وتقدم تعريف الثلاثة وان الكعب هو  
الحاصل من ضرب الجذر في المال وهو في الوهم عبارة عن مجسم متساوي  
الاجزاء الثلاثة أعني الطول والعرض والعمق يحيط به ستة أسطحة مربعة

وحاصل التهمة في التوعين \* مقامه هذا بغير من

واذا قسمت جنساً على جنس أقل منه فتنقسم عدة مقادير المقسوم على عدة مقادير  
المقسوم عليه فظننا رجحاً أسهل زيادة الأسين أي أسهوا الفضل بين الأسين وهو زيادة  
أس المقسوم على أس المقسوم عليه فإذا قسمت عشرة أموال على خمسة أشياء فاقسم  
عشرة على خمسة يخرج اثنان وأسهما واحد فهما شيان لأن الفصل بين أسى  
الأموال والأشياء واحد وهو أس الاشياء وان قسمت عشرين كعباً على خمسة أشياء  
خرج أربعة أموال وان قسمت خمسة كعباً على عشرة أشياء فخرج نصف مال  
أو على عشرة أموال خرج نصف شئ ولو قسمت ثمانية على عدد كان الخارج  
من جنس المقسوم وقسمة الألفى من الجنس على الألفى منها جوابه كالسؤال  
أي لفظ جوابه كاللفظ سؤاله فإذا قيل كم الخارج من قسمة مائة أو عشرة أشياء  
على خمسة كعباً فالحجاب مائة مقسومة على خمسة كعباً أو عشرة أشياء  
مقسومة على خمسة كعباً وكذلك لو قيل اقسم عشرة دراهم على مائة فالحجاب  
عشرة دراهم مقسومة على مائة والحاصل في قسمة الألفى على الألفى ان تقسم عدة  
مقادير نوع المقسوم على عدة مقادير نوع المقسوم عليه وتفظ السكينة الخارج  
وتعبرها بلفظ الجزئية والفضل بين أسهما هو أس الخارج فظننا رجحاً من قسمة  
عشرة أموال على خمسة كعباً جزأين من شئ والخارج من قسمة عشرة أشياء على  
كعبين خمسة أجزاء مال وجزء كل نوع هو عدة أربعة الواحد العددي كسبة  
الواحد العددي إلى عدة أربعة الفرد من ذلك النوع فإذا كان واحد ذلك النوع  
مجهولاً فجزؤه مجهول وان فرض معلوماً فجزؤه معلوم وهو الخارج من قسمة الواحد  
العددي على كسبة واحد ذلك النوع حوالى حاصل ذلك أشار في الباعية بقوله

وقسمة الألفى من الجنسين \* خارجها زيادة الأسين

اعني هذه ماله من منزلة \* وعكسه جوابها كلسه

واعلم ان علماء الحساب وعلماء الجبر يعبرون عن العدد الذي فيه استثناء بالرائد  
والناقص فيقع في عبارات انتر المصنفين التعبير عن المستثنى بالناقص وعن المستثنى  
منه بالرائد فإذا قبل عشرة الاثلاثة فالذي قبل الازائد والذي بعده الناقص وهذا في  
المجهول والمعلوم والصحيح والكسر والنطق والاصم يقولون المستثنى والمستثنى منه  
منزلة المركب من التوعين وإذا تأملت عبارات المحققين وجدتهم يبدون بالرائد  
المثبت والناقص المنفي سواء كان مستثنى أو مستثنى منه أو ليس فيه استثناء ولهذا  
عبر بعضهم بالمثبت والمنفي موضع الازائد والناقص والحاصل من ضرب الازائد في  
الرائد يسمى رائداً وكذلك الحاصل من ضرب الناقص في الناقص يسمى رائداً

خمساً شمساً كله وزال  
الاستثناء وأثبت المستثنى  
أيضاً في عدل المستثنى منه  
وهو في هذا المثال ثمانية  
اجزاء تصبح عشرة اجزاء  
تعدل خمسة أموال فالثاني  
اثنان لأن إذا قسمت  
العشرة على الخمسة حصل  
اثنان وهو الجاء فالحجب  
اثنان والمائة أربعة بقوله  
سيرة ايجامع المعادل أي  
صير مثل الألفى والمستثنى  
موجباً في عدل المستثنى  
منه بان تزيد عليه كما تريد  
على الثاني المستثنى منه  
والإيجاب هو الإثبات  
المقابل للنفى فيصير المنفي  
مثبتاً في الجملة وتقبل  
خمساً أشياء الأربعة دراهم  
تعدل ثلاثين درهماً إلا  
خمساً أشياء فزد على كل  
من الجانبين مستثنىهما  
وهما عشرة دراهم وخمساً  
أشياء تبلغ عشرة أشياء  
تعدل أربعين درهماً  
فاقسم أربعين على عشرة  
يخرج قدر الجذر وهو  
أربعة فالثاني أربعة  
وأشار بقوله بوعدهما  
فالتقابل الخ أي أنه إذا

حصل بعد الجبر اشتراك في  
الجانبين المتعادلتين بأن  
يتمثل بعض هذه بعض  
هذه فزيد في بعض المقابلة  
وهو إزالة القيمة المشتركة  
من الجانبين بحيث لا يبقى  
في المسئلة اشتراك فالمقابلة  
تحصل بطرح المتماثل من  
المطلتين المتعادلتين مثله  
عشرة أشياء الا عشرة  
دراهم تعدل خمسة أشياء  
فاذا جبرت صارت المسئلة  
عشرة أشياء تعدل خمسة  
أشياء وعشرة دراهم فوقع  
الاشتراك بين الجانبين  
في خمسة أشياء فتقابل بأن  
تطرح من كل منهما خمسة  
أشياء فنصير المسئلة خمسة  
أشياء تعدل عشرة دراهم  
فالشيء درهمان ولوقيل  
عشرة أموال الا عشرة  
أشياء تعدل خمسة عشر  
بالا غير ثلاثين شيئاً فاذا  
زيدت على كل منهما  
مستثناهما وهما أربعون  
شيئاً صار عشرة أموال  
وثلاثين شيئاً تعدل خمسة  
عشر مالا وعشرة أشياء  
فاشتركا في عشرة أموال  
وعشرة أشياء فتقابل  
بطرحهما من الجانبين

والحاصل من ضرب الزائد في الناقص أو الناقص في الزائد يسمى ناقصاً وحكمه  
انما اذا ضربت مفرداً في مركب أو مركباً في مركب فان كانت الخواصل كلها  
زائدة فجميعها هو الجواب وان كان بعضها ناقصاً فالطرح الناقص أو مجموع  
الزائد من الزائد أو من مجموع الزوائد اذا قيل اضرب بخمسة أشياء في مائتين  
وثلاثة أشياء فاضرب بخمسة الأشياء في المائتين بعشرة أكعب وثلثة الاشياء  
بخمسة عشر مالا فاجمعهما لانها زائدان وقيل بخمسة عشر مالا وعشرة أكعب  
ولو قيل اضرب بخمسة أشياء عموماً في مائتين افتتحنا الى أربع ضربات كلها زائدة  
فاجمعها يمكن الجواب أربع أموال مائة وعشرين كعباً وخمسة وعشرين مالا  
ولو قيل اضرب بخمسة أشياء في مائتين الا ثلاثة أشياء فاضرب بخمسة الأشياء في مائتين  
يحصل عشرة أكعب زائدة ثم في ثلاثة الاشياء يحصل خمسة عشر مالا فاضرب بالطرح  
الناقص من الزائد فالجواب عشرة أكعب الا خمسة عشر مالا فلو فرضت الشيء اثنين  
اكان المال أربعاً والأكعب ثمانية فكأنه قيل اضرب بعشرة في ثمانية الا ستة  
فهو في الحقيقة ضرب بعشرة في اثنين يحصل عشرين ولو قيل اضرب مائتين  
الا ثلاثة أشياء في خمسة اشياء وخمسة دراهم فتحتاج الى أربع ضربات فاضرب  
المائتين في خمسة الاشياء وفي خمسة الدراهم يحصل عشرة أكعب وعشرة أموال  
وهما زائدان واضرب ثلاثة الاشياء في خمسة الاشياء وفي خمسة الدراهم يحصل  
خمس عشرة مالا وخمسة عشر شيئاً وهما ناقصان فأسقط مجموعهما من مجموع  
الزائدتين يمكن الجواب عشرة أكعب الا خمسة أموال وخمسة عشر شيئاً ولو قيل  
اضرب مائتين الا ثلاثة اشياء في خمسة اشياء الا خمسة دراهم فالزائدان عشرة أكعب  
وخمسة عشر شيئاً والناقصان عشرة أموال وخمسة عشر مالا فالجواب عشرة أكعب  
وخمسة عشر شيئاً الا خمسة وعشرين مالا والى حاصل مقدم اشار في الابمينية  
بقوله

وضرب كل زائد أو ناقص \* في فوعه زيادة للشاخص  
وضربه في ضده نقصان \* فافهم هذا الملك الدين  
ثم صلاة الله والى الام \* على النبي ما اغلظ الظلام

وهذا آخر ما في متن الابمينية مما يتعلق بعلم الجبر والمقابلة ولقد كنت محتسجاً الى  
تكملة اثنين وخاتمه لتكوينهما الاممال من الخلل ساله وبحصل للبدن القبرين  
والاكتفاء وتكملة الفائدة بالدليل والبرهان في التكملة الاولى في جمع الانواع  
وطرحها فاذا جمعت فوعا الى فوعه او طرحته منه فطريقه كالمعادن في كعب  
الحساب فاذا قيل اجمع مائتين الى ثلاثة أموال فقل خمسة أموال واذا قيل اطرح

تسمى الى عشرين شيئاً اقل  
خمساً والفاثى أربعة  
والسبعة عشر

ثم اقل هذا المثل

مقال الجواز لفظ شامل

الجوازى الاولى بلبه المال

وبعد كعب له استثناء

وهكذا ركب عليه أبداً

ما بلغت وما تناهت عدداً

لما فرغ من ذكر المائل

وما يتعلق به من غير ذلك

من اقل انواع وزنيهاً

بلفظ مختصر شامل له

والاقل هو ارباب التي

تعمل فيها الافواع وهي

أصلية وفوقية فالاصية

ثلاثة الميزة الاولى هي منزلة

المولد والميزة الثانية هي

منزلة المال والميزة الثالثة

هي منزلة الكعب والمراد

بكون الاولى منزلة الجذر

انها التي يحصل فيها نوع

الجذور وكثيرها وقليلها

وكذا الباقي وقد عرفت

أول الكتاب تعريف

الجذر والمال وأما الكعب

فمواصلة من ضرب

الجذر في المال وقوله له

استعمال أى هو أصل من

الانواع الاصلية وكان ينبغي

ثلاثة أموال من خمسة أموال فالجواب ما لا ينكح الاشياء والاشياء ما لا يكعب  
والاشياء ما لا يكعب وغيرها واذا اجعت نوعاً الى ضرب يجب عطف احداهما على الآخر  
بالاوقات اجعت درهمين الى ثلاثة اشياء فالجواب درهمان وثلاثة اشياء  
التي هي واثلاثة اخرى تقول ثلاثة اشياء ودرهمان واذا اجعت ما ين الى خمسة اشياء  
اولى خمسة اكعب تقل ما لان وخمسة اشياء أو ما لان وخمسة اكعب واذا لم تحرك  
نوعاً من غيره فانصله منه بزيادة الاستثناء وتقول المرح درهمين من خمسة اشياء  
والجواب خمسة اشياء الا درهمين ولوقيل المرح ثلاثة اشياء من مالي فقل ما لان  
غير ثلاثة اشياء ولوقيل اسقط كعبين من عشرة أموال فقل عشرة أموال سوى  
كعبين واذا كان في أحد المجموع استثناء كان الجانب المجرد من الاستثناء  
من نوع المستثنى منه كالمال الى ثلاثة أموال الا ثلاثة اشياء مجتمعة كما عددت  
الاستثناء بجعله فقل خمسة أموال الا ثلاثة اشياء وان كان الجانب المجرد من نوع  
المستثنى كعشرة دراهم الى مالي الا خمسة دراهم فاجبر المستثنى منه بقدر مستثناه  
من المجرد فقول الاستثناء واجعه الى الباقي ان كان فاجبر لمالي بخمسة دراهم  
من العشرة واجعه الى الخمسة الباقية وقول ما لان وخمسة دراهم وان كان المجرد  
نوعاً غيرهما اجعت بالاول من غير نظر كالين الى عشرة اشياء الا خمسة دراهم  
فقل ما لان وعشرة اشياء الا خمسة دراهم كالسؤال وان كان الاستثناء في كل  
من النوعين ففيه موردان احدهما ان يكون المستثنى منه فمما من نوع واحد  
ومستثناه من نوع واحد كالمثل اجمع مالي الا درهمين الى ثلاثة أموال  
الا ثلاثة دراهم فاجع المستثنى على حدة والمستثنى منه على حدة ثم استثن الجملة  
من الجملة فتجمع مالي الى ثلاثة أموال ودرهمين الى ثلاثة دراهم وقل خمسة  
أموال الا خمسة دراهم فانها ان يكون مستثنى كل من المجموعتين من نوع  
المستثنى منه من الآخر كالمثل اجمع خمسة أموال الا ثلاثة اشياء الى عشرة  
اشياء الا مالي فاجبر خمسة الأموال بثلاثة اشياء من العشرة واجبر سبعة اشياء  
الباقية بمالي من خمسة الأموال ففضل ثلاثة أموال وقل الحاصل ثلاثة أموال  
وسبعة اشياء ثالثهما ان يدين المستثنى في أحد المجموعتين أو المستثنى منه نوعي  
المجموع الآخر فالعمل فيه واضح كالمثل اجمع ما ين الا خمسة اشياء على ثلاثة  
أموال الا خمسة دراهم فقل خمسة أموال الا خمسة اشياء أو خمسة دراهم ولوقيل  
اجمع مالي الا خمسة اشياء الى خمسة اشياء الا درهمين فاجبر مستثنى مالي بخمسة  
الاشياء فالجواب ما لان الا درهمين ولوقيل اجمع مالي الا خمسة دراهم الى  
عشرين شيئاً الا مالي فاجبر الاشياء بمالي فالجواب عشرون شيئاً الا خمسة

دراهم ولوقيل اجمع ما بين الاخمسة دراهم الى عشرة دراهم الا ثلاثة اشياء فاجبر  
 المائتين بخمسة دراهم من العشرة واجمع الباقي فالجواب مالا ونخسة دراهم الا  
 ثلاثة اشياء وابعها ان يعم التبيان كما لوقيل اجمع كعشرين الا ثلاثة اموال الى  
 عشرة اشياء الاخمسة دراهم فان شئت فاجب كالسؤال فقل كعبان الا ثلاثة  
 اموال وعشرة اشياء الاخمسة دراهم وان شئت استثبتت من مجموع المستثنى  
 منه ما قلنا كعبان وعشرة اشياء الا ثلاثة اموال ونخسة دراهم واذا كان في  
 المطروح او المطروح منه استثناء او في كل منهما فرد مستثنى احدهما على كل  
 منه الوردة مستثنى كل منهما ما على كل منهما كما سبق في الجملة بين المتعادلتين ثم  
 طرح الحاصل من الحاصل كما عرفت فالوقيل طرح اربعة اموال من خمسة  
 اكمبالا ما لا يزيد المال على كل منهما فغير ذل الاستثناء من الكعبان وتصغير  
 الاموال خمسة فقل خمسة اكمبالا خمسة اموال ولوقيل اسقط عشرة اموال  
 الا شيئا من عشرة اموال فرد شيئا على كل منهما فالجواب شي واحد ولوقيل  
 طرح خمسين شيئا الا عشرة اموال من خمسة عشر مالا الا عشرة اشياء فزد  
 على كل منهما عشرة اموال وعشرة اشياء فيحصل مائة شيئا وخمسة وعشرون  
 مالا فالجواب خمسة وعشرون مالا الاستثنى شيئا ولوقيل طرح عشرة اموال الا  
 عشرة اشياء من مائة شيئا الا خمسين درهما فزد على كل منهما عشرة اشياء وخمسين  
 درهما ثم طرح فالجواب مائة شيئا وعشرة اشياء اموال وخمسين درهما  
 ولوقيل طرح عشرة اموال الا عشرة اشياء من ائتمدرهم الا كما فزد على  
 كل منهما عشرة اشياء فكمبالا ثم طرح فالجواب ائتمدرهم وعشرة اشياء الا عشرة  
 اموال وكعبان ولوقيل طرح عشرة اموال الا عشرة اشياء من مائة الا خمسين  
 درهما فرد على كل منهما عشرة اشياء وخمسين درهما ثم طرح عشرة اموال  
 وخمسين درهما من مائة مالا وعشرة اشياء فالجواب تسعون مالا وعشرة اشياء الا  
 خمسين درهما واذا كان المستثنى من نوع واحد كما لوقيل طرح عشرة  
 اموال الا عشرة اشياء من عشرين مالا الا عشرين شيئا فالاخضر ان تر يد اكمبالا  
 فقط على كل من الجانبين وتطرح ما سار اليه المطروح منه فزد في هذا المثال  
 عشرين شيئا على كل منهما يصير عشرة اموال وعشرة اشياء من عشرين مالا  
 فاسقط الاموال من الاموال فيحصل منهما عشرة فالجواب عشرة اموال الا عشرة  
 اشياء من هذه الاشارات مقتنع لمن يريد ان يستكمل الثانية في معرفة  
 استخراج ضلع نوع من الاموال والكعوب فافهمها كما اذا كانت كمية واحد  
 ذلك النوع معلومة وما رقبه ان تنسبوا احدا ابدا الى اثناس النوع المقرر وض

لثانم تقديم هذا وما بعده  
 على المسائل الست كانعه  
 غيره من التأخير من لانه  
 من المبادئ وأشار باليت  
 الاخير الى ان النازل  
 القدرية على المنازل  
 الالهة الثلاثة في مرتبة  
 علمها قوله وهكذا ركب  
 عليه ابدا أي ركب على  
 الكعب من حيث المنزلة  
 منازل سائر الانواع فقل  
 المقررة الرابعة منزلة مال  
 المال والخامسة منزلة مال  
 الكعب والسادسة كعب  
 الكعب والسابعة مال  
 مال الكعب وهكذا الى  
 غير نهاية

وما ضربته فخذ منزله  
 تعرف بذلك الاخذاس  
 الحاصل

ثلاثة لكل كعب كروا  
 واثنان للمال متى ما ذكرنا  
 وان ضربت عدد في جنس  
 فان خارج الجنس فيجنس  
 أشار الى ضرب الانواع  
 بعضها في بعض وهو انك  
 اذا ضربت نوعا في نوع  
 كما اموال في اشياء فانخرج  
 عدة مقادير احد النوعين  
 في عدة مقادير النوع الآخر

ونحفظ نسبتة منه فتنسبة الواحد الى أس المال نصفه والى أس الكعب ثلثه والى  
 أس مال المالر ربعه وكذلك نحصل العدد المطلوب ضلعه الى انضائه الاوائل التي  
 ترب منها ثم نحذف من انضائه المة ثمانية بقدر نسبة الواحد الى أس فوع ذلك العدد  
 المقروض ان أمكن ذلك فان كان المأخوذ من الانضلاع ضلعا واحدا فهو الضلع  
 المطلوب وان كان المأخوذ ضلعين فاكثروا ضربكم ما بالاضرب بمحصل انضاع المطلوب  
 فاذا قيل المال أربعة كم ضلعه فقل الأربعة الى اثنين وانثني فله ضلعان مماثلان  
 ونسبة الواحد الى أس المال نصف فخذ نصف ضلعيه وهو ضلع واحد فهو ضلعه  
 وضلع المال جذره فبذره اثنان ولو قيل الكعب ثمانية كم ضلعه فاضلعه الاوائل  
 ثلاثة اضلاع متساوية كل واحد منها اثنان ثلثه اضلاع واحد هو المطلوب فضع الما ثمانية  
 اثنان ولو قيل الكعب اربعة وستون كم ضلعه فاضلعه الاوائل ستة كل منها اثنان  
 ثلثها اثنان واثنان ركم ما بالاضرب بضع الكعب المضروب أربعة ولو قيل  
 الكعب مائتان وستة عشر كم ضلعه فاضلعه الاوائل ثلاثة اثنين وثلاثة ثلاث  
 ثلثها اثنان وثلاثة ورمكم مائة وستة عشر فقل مال المال ستة عشر كم ضلعه  
 فاضلعه الاوائل أربعة اثنين فخذ احدها لان اسمه أربعة فضله اثنان  
 ولو قيل مال المال احد وثلاثون فاضلعه أربعة ثلث فقله ثلاثة ولو قيل مال  
 المال ألف ومائتان وستة فاحسب فاضلعه أربعة اثنين وأربع ثلاث  
 ربعها اثنان وثلاثة ورمكم مائة وستة فهو الضلع المطلوب ولو قيل مال الكعب اثنان  
 وثلاثون كم ضلعه فاضلعه خمسة اثنين فخذ خيسه لان اسمه خمسة فضله اثنان  
 ولو قيل مال الكعب مائتان وثلاثة وأربعون كم ضلعه فاضلعه الاوائل خمس  
 ثلاث فضله ثلاثة ولو قيل مال الكعب سبعة آلاف وسبعة مائة وستة وسبعون  
 كم ضلعه فاضلعه الاوائل خمس اثنين وخمس ثلاث فاحسبها اثنان وثلاثة فضله  
 ستة واذا كان النوع المطلوب بذله كسر أو هجيا وكسرا فاستخرج منه  
 البسط وضلع المقام كما عرفت واسم ضلع البسط على ضلع المقام أو هجيا منه يحصل  
 المطلوب فلو قيل الكعب تسع وثلاثون فاحسبها سبعة وعشرون وضلعه ثلاثة  
 وبسط الكعب ثمانية وضلعه اثنان فله من الثلاثة والضلع المطلوب اثنان  
 ولو قيل الكعب عشرين كم ضلعه فقل مقامه اثنان وضلع بسطه واحد فسمه من  
 الاثنين يمكن ضلع الثمن نصفه ولو قيل مال المال تسع وثلاثون فاحسبها تسع  
 فقامه أحد وعشرون وضلعه ثلاثة وبسطه ستة عشر وضلعه اثنان فسمه من الثلاثة  
 يمكن الضلع المطلوب بثلثين ولو قيل الكعب ثلاثة وثلاثة اثنان كم ضلعه فاحسب  
 ثمانية وضلعه اثنان والبسط سبعة وعشرون وضلعه ثلاثة فاحسبه على الاثنين

كالعدد فاحصل احفظه  
 واجمع أس المضروبين فاحصل  
 المضروب واس حاصل  
 المضروب واعلم ان الاشياء  
 أسها واحدا لها في المقارنة  
 الاولى والموال أسها  
 اثنان لانها في المقارنة  
 الثانية والكعب أسها  
 ثلاثة لانها في المقارنة  
 الثالثة وهكذا ما بعدها  
 الى كل مسئلة منها فاذا  
 تكررت معك في النوع  
 لفظ المال نحو مال المال  
 أو لفظ الكعب نحو كعب  
 الكعب أو لفظه ما نحو مال  
 الكعب فقل لكل لفظ مال  
 اثنين ولكل لفظ كعب ثلاثة  
 واجمع المأخوذ فهو أس  
 مرتبة حاصل المضرب فخذ  
 منه بكل انسي لفظ مال  
 وخذ كل ثلاثة لفظ كعب  
 واضرب المأخوذ به في  
 بعض فاحصل من ضرب  
 الاشياء في الاموال  
 لان مجموع اسمها اثنان  
 وهي أس الاموال والحاصل  
 من ضرب الاشياء في الاموال  
 كعوب ومن ضرب الاموال  
 في الاموال أموال مال ومن  
 ضرب الاموال في الكعوب



فالضلع المطلوب واحد ونصف ولو قيل قال مال تسعة وثلاثة اثمان وربع ثمن  
 عن كم ضاعه فقامه مائتان وستة وخمسون وضلعه أربعون وبلغه اثنان  
 وأربع مائة واحد وأضلاعه الاوائل أربع مائة فبلغه تسعة مائة على  
 الاربعه فالضلع المطلوب واحد وثلاثة ارباع وقس على ذلك (واعلم) انه لا بد في أخذ  
 المسئلة من السؤال وسوقها الى ضرب بعين الضرب الستة من معرفة ثلاثة ارباع  
 الامر الاول ان ينظر أولا فيما يعتبره من الدخول بحكمه ما عليه ان كل معلوم  
 الكمية فواضح وان لم يكن معلوم الكمية وكان مقدار او احدا فترسم شيئا او مالا  
 او كعبا بحسب ما يقتضيه السؤال في قول القائل مال زيد عليه ثلاث فحصل  
 عشرون كم المال فنقضى المال الدخول عنه شيئا وتر يد عليه ثلاثة فتم تعادل  
 فنقول شئ وثلاث شئ يعدل عشرين فهو الضرب الثالث والثاني خمسة عشر وهو  
 المال المطلوب وفي نحو مال طرح منه نصفه وثلاثة فبقى درهمان فافرضه شيئا  
 والطرح منه نصفه وثلاثة فالباقى سدس شئ يعدل درهمين فالثاني اثناعشر وهو  
 المطلوب وفي نحو مال ضرب جذره في ثلاثة اجزاء فبلغ مائة وخمسين فافرضه مالا  
 من اجل انه جعله جذره وضرب جذره في ثلاثة اجزاء يحصل ستة أموال يعدل  
 مائة وخمسين فهو الضرب الثاني فمالا خمسة وعشرون وفي نحو مال ضرب في جذره  
 فحصل ثلاثة أمثال المال الاول فافرضه مالا واضربه في جذره يحصل كذا ما على  
 ثلاثة أموال فترد الكعب الى المال وترد الاموال الى ثلاثة أشياء كما سيأتي ايضا  
 في الامر الثالث فتنتهي الى الضرب الاول فنخرج الجذر ثلاثة والمال تسعة  
 في الامر الثاني ان تعرف فيما فرضه محكما عليه بجميع التصرفات التي  
 فرضت في السؤال من جمع وطرح وضرب وقسمة ونحوها على ترتيب السؤال كما  
 رأيت في هذه الامثلة وكذا لو قيل مال ضرب نصفه ودرهمان في ثلثه ودرهم فبلغ  
 أربعين كم هو فافرض المال شيئا واتبع ما قال السائل فاضرب نصفه في ثلث  
 شئ يحصل سدس مال واضرب نصف شئ في درهم يحصل نصف شئ ثم اضرب  
 درهمين في ثلث شئ يحصل ثلثاني وفي درهم يحصل درهمان فتنتهي الى سدس  
 مال وشئ وسدس شئ ودرهمين يعدل ذلك أربعين درهمان فاجبر بضرب كل في  
 ستة فتباخ مالا وسبعة أشياء واثنا عشر درهما يعدل مائتين وأربعين درهما فقابل  
 بطرح المائتين من الجانبين وهو اثنا عشر درهما فتنتهي الى مال وسبعة أشياء  
 يعدل مائتين وثمانية وعشرين وهو الضرب الرابع فاقبضه فالتصنيف ثلاثة  
 ونصف والتي بيع اثنا عشر وربع اجمعه الى العدد وحذبه فالحاصل يكن خمسة  
 عشر ونصف الطرح منه التصنيف يبقى المال المفروض اثنا عشر ولو قيل مال

أموال كعوب ومن ضرب  
 الكعوب في الكعوب  
 كعوب كعوب فخمسة أشياء  
 في ثلاثة أشياء بخمسة عشر  
 مالا وفي مائتين عشرة كعب  
 وفي أربعة كعب بعشرين  
 مالا وفي خمسة أموال مال  
 بخمسة وعشرين مال كعب  
 والحاصل من ضرب خمسة  
 أموال في أربعة أموال  
 عشرون مالا وفي خمسة  
 كعب خمسة وعشرون مال  
 كعب وفي ستة أموال مال  
 ثلاثون كعب كعب وان  
 ضربت عددا في جنس من  
 المحصولات فالخارج ذلك  
 الجنس بعينه فالخاصل من  
 ضرب العدد في الجذر جذور  
 وفي الاموال أموال وفي  
 الكعوب كعوب فاذا ضربت  
 ثلاثة في جذرين حصلت ستة  
 اجزاء او في مائتين حصلت ستة  
 أموال او في عشرة كعب  
 حصل ثلاثون كعبا وقوله  
 بغير اس كل به البت

وخارج التسعة في النوعين  
 مقامه من بغير من

لما فرغ من الضرب بشرع  
 في بيان الصفة واعلم ان  
 القسوم والقسوم عليه اما ان

ضرب نصفه ودرهم في الثلث ودرهم فحصل مثلا المال فافترسه شيئا ثم ضرب نصفه  
 ودرهما في الثلث ودرهم فحصل سدس مال وخمسة اصداس شي ودرهم بعد لشدتين  
 فاجبر ب ضرب كل ستة يحصل مال وخمسة اشياء مائة درهم بعد لشي عشر  
 مقابل يبقى مال و ستة دراهم بعد ل سبعة اشياء فهو القرب الخامس فالتنصيف  
 ثلاثون نصف وتر سبعة اثنا عشر وربع والباقي بعد طرح العدد ثور وربع وجزره  
 اثنان ونصف فان زدته على التنصيف كان المقدور ستون نصفه من التنصيف  
 كان المال المقدور واحد ولو قيل مال ضرب ثلاثة او باعه ودرهم في نصفه  
 ودرهم في الحصول مخرج المال فافترسه شيئا و ضرب كما في السؤال يحصل ثلاثة  
 اثمان مال وشيئان ودرهمان بعد ذلك مالا فاطرح ثلاثة اثمان مال من الجائدين  
 يفضل شيئان ودرهمان بعد خمسة اثمان مال وهو الضرب السادس فان شئت  
 ان تستفتي من الجابر فاضرب خمسة الاثمان في الدرهم يحصل درهم وربع مكانه  
 العدد فاهل عمله فالتنصيف واحد والربع واحد اجمعه لاعدد يحصل اثنان وربع  
 وجزره واحد ونصف اجمعه الى التنصيف يكن نظير الجذر اثنان ونصف فاقسمه  
 على خمسة الاشياء بمخرج المال المقدور اربعة وان جبر حصل مال بعد ثلاثة  
 اشياء وخمس شيئا وثلاثة دراهم وخمس درهم فالتنصيف واحد وثلاثة اثمان  
 وتر يبعه اثنان وخندان واربعه اثمان خمس وجزره ثمان وخندان اجمعه الى  
 التنصيف يحصل اربعة هي الجواب فان تعذر في بعض المسائل رعاية اجزاء على  
 ترتيب السؤال اعتبر من الوازم والتحيلات ملوم صر الى المطلوب و مرجع هذا  
 الى الذوق السليم والفكرة الصحيحة والمكة في الحساب له ليس له قاعدة معلومة  
 فلو قيل عشرة قسمت قسمين ثم قسم اصغرها على أكبرها فالحاصل نصف درهم  
 فان شئت فافترسه اصغرها في العشرة اشياء فليكن الاكبر عشرة الاشياء ضرورية  
 وبقية السؤال تنقسم الشيء على العشرة الاشياء الصممة على ما بين استند  
 على وجه تقدير فيه اعيب الواو اذ معذرك كما هو مقرر في اعمال المجهولات لاكن من  
 المعلوم الظاهر خارج القسمة اذا ضرب في المقسوم عليه يحصل المقسوم وخارج  
 القسمة في السؤال بحسب المرض نصف درهم فافترسه في فرضه مقسوما عليه  
 وهو عشرة الاشياء يحصل خمسة لانصفت شي وهذا يجب ان يساوي المقسوم  
 وهو الشيء فعادله ودر شي بعد خمسة الاثمان شي فاجبر وقل شي ونصف شي  
 بعد خمسة فالتشي ثلاثون ثلث وهو اقرب اليه من يكون الاكبر ستة وثلاثون  
 فرضنا اكبر قسمي العشرة شيئا وجب ان يكون الاكبر عشرة الاشياء فاعلمها  
 واقسمها على التي قبلها في الامر الثالث اذ انتهت الى العمل الى معادلة

ياكوتا من جنس واحد بان  
 تنقسم نوعا على نوع مثله وان  
 يكون المقسوم اعلى منزلة من  
 المقسوم عليه وانما بالاعين  
 فاذا نه استغوا على نوع مثله  
 كان الخارج عددا سواء  
 قسمت كثيرا على قليل او  
 عكس فاذا قسفت ضربا شيئا  
 على خمسة اشياء او قسمت  
 ضرب شيئا على عشرة  
 اموال او ثمانية اشياء  
 على اربعة اشياء كعب مخرج  
 اثنان من عدد قبله  
 وان عكست خرج نصفه في  
 الشكل فقول في النوعين  
 أي المقسومين وقوله مثله  
 هذا أي مقام الخارج من  
 هذه القسمة عدد ولما كان  
 المقسوم الذي بهل فيه ازيد  
 لا يسمي منزلة مساويا  
 وقوله بخير من كعب البيت

كعاب أو أموال أموال وضمو ذلك وكل من كل من المتعادلين فواحد فان لم يكن  
 أحد المتعادلين هذا الخط كلاً من المتعادلين منزلة بعد منزلة الى أن تنتهي الى  
 أموال تعدل جذور أو عدد أو الى جذور تعدل عدداً تنتهي الى ضرب من  
 المفردات فاحصل منه يخرج المطلوب فلو قيل هل ضرب خمسة أجزار في ثلاثة  
 أجزار جذره فحاصل خمسة أمثال المال كمه وافترضه مال من جهة أنه فترض له  
 جذور جذره فيكون جذره مالا وجذره جذره مثلاً فاذ ضربت خمسة أجزار في  
 ثلاثة أجزار جذره فحاصل خمسة عشر كعباً تعدل خمسة أموال مال فخط كلاهما  
 فترتين تصير خمسة أموال تعدل خمسة عشر جذراً فهي الضرب الأول فاحسم  
 هذه الأشياء هي خمسة الاموال يخرج الجذر لا تقابل بال تسع أموال المال  
 وشانين وهو المال المطلوب في السؤال وان حطيت كلاهما مثلاً ثلاثة مثلاً سارا  
 خمسة أجزار تعدل خمسة عشر من العدد فهي من الضرب الثاني فخرج الجذور  
 أيضاً ثلاثة كاسبين ولوقيل مال ضرب جذره في جذره فحاصل ثلاثة أمثال المال  
 كمه وافترضه مال مال واضرب جذره وهو مال في جذره فحصوله هو شيء يعدل كعب  
 يعدل ثلاثة أموال مال فان طرحته من أس كل منهما ما تبقى ربحاً الى شيء يعدل  
 ثلاثة أموال فهو ثلث ومال المال تسع وهو المطلوب وان طرحته من أس كل  
 ثلاثة تصير واحد من العدد يعدل ثلاثة أشياء فاشي أيضاً الثلث والحاصل تسع  
 ولوقيل مال ضرب بثلثة أجزار جذره في ستة أجزار جذره فحصوله مثلاً المال  
 فكم هو درهم يجب أن نفرضه مال مال فحصوله مال وجذره جذره شيء فاضرب ثلاثة  
 أشياء في ستة أشياء فحصوله ثمانية عشر مالا يعدل مالا فالحاصل من أس كل اثنين  
 يرجع الى ثمانية عشر درهم ما تعدل مالا في هو الضرب الثاني فالمال تسعة ومال  
 المال أحد وشانين وهو المطلوب وجذر جذره ثلاثة ومضى انتهى لك أحد  
 المتعادلين بالخط الى عدد والآخر الى نوع فوق الاموال أو كان أحد المتعادلين قبل  
 أن يخط عدداً والآخر أعلى منزلة من الاموال فان كان النوع المعادل مقداراً واحداً  
 من ذلك النوع فاقم العدد مقامه ثم خذ ضلعاً واحداً شيئاً فخرج الضرب الثاني  
 أو ربع ضلعه وحاصل مالا فخرج الى الضرب الثاني وحصل المطلوب فلو قيل  
 مال ضرب في خمسة فحاصل ألف درهم كمه ونجيب أن نفرضه شيئاً واضرب شيئاً في  
 مال فحاصل كعب يعدل ألف درهم فافرض ألف كعباً واستخرج ضلعه فحاصل  
 الالف فحاصل الى ثلاثة اثنين وثلاثة فحاصل الضلع الالف عشرة فحاصل  
 تعدل شيئاً فهو عشرة درهم وهو المطلوب وان كان النوع المعادل للعدد أكثر من  
 مقدار واحد من ذلك النوع أو أقل فخطه الى مقدار واحد واجره الى مقدار

والين هو الكعب أي بغير  
 كعب

ونقطة الأعلى من الخسبين  
 خارجيهما زيادة الأسدين  
 أقصى زيادة من عشرة  
 وعكسها جوابه كالسنة  
 أي اذا قسمت فوالا على منزلة

على نوع أنزل منه منزلة قسم  
 عند مقادير القسوم على  
 هذه فادبر القسوم عليه  
 فالجواب أسه أي عدد  
 منزلة فهو زيادة الأسدين  
 هو زيادة أس القسوم على  
 أس القسوم عليه فاذا قسمت  
 عشرة أو مال على خمسة  
 أشياء فاقسم عشرة على خمسة  
 يخرج اثنان وأسهما واحد  
 لان زيادة أس القسوم على  
 أس القسوم عليه واحد  
 فالجواب شيئان وان سميت

كمال وسط العدد أيضا وأجبره بثلاثة النسيبة ثم كل العمل يحصل المطلوب بقوله  
 ثلاثة أرباع جذره في جذر جذره فصل ستة دنانير كم هو فارق نفسه مال مال  
 لجذره مال فاضرب ثلاثة أرباع مال في ثمن يحصل ثلاثة أرباع باع كعب يحصل  
 ستة دنانير فاجبر واصل يحصل كعب يحصل ثمانية ثلثان اثنين والمطلوب ستة  
 عشر ديناراً ولو قيل مال ضرب بمجذره في خمسة أجزء أو مجذره يحصل أربعون  
 ديناراً كم هو فاضرب خمسة أشياء على مال يحصل خمسة أكعب تحصل أربعين  
 فخط الكعاب إلى كعب واحد والعدد ذال ثمانية فالخط اثنتان والمطلوب ستة  
 عشر أيضاً هذا كله إذا انتهى من العمل إلى المعاد فخرج لزوج خط فإن انتهى من  
 العمل إلى المعاد فخرج لزوج من خمس إحدى المثلثات المتبقية فإن مضطربت  
 أسوس منازلهما متفانسة متحدة معلومة متساوية كالأعداد متفانسة بواحد أو أحد  
 أو اثنين أو ثلثين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية أو عشرة  
 كأنه أشياء وأما تركها فإن كعبه الفارق كعبها هو الأربعة عند اقتراب جمع إلى  
 ضرب من الضروب العشرة فاعمل ما تحتاج من جذر أو خط أو غيرها ثم استخرج  
 الجذر كما عملت فما كان فهو مقدار الجذر إن كان التفاضل بين الأسوس بواحد أو  
 فو ظهير الجذر في العمل والاستخراج وهو مخرج أعلى من الجذر والتفاضل بين عدة  
 الأسوس هو أسه فافظرن إن كان التفاضل بين الأسوس اثنين فهو مقدار المال وإن  
 كان ثلاثة فهو مقدار الكعب وهكذا وأنه تعرف سائر الأنواع فتؤتى مثل عشر وإن  
 كعبه تعدل خمسة أموال مال ومال كعب ونصف مال كعب نفس الكعاب ثلاثة  
 وأموال الأموال أربعة وأموال الكعاب خمسة وهي متفانسة في الأسوس بواحد  
 وأزلهما أس الكعاب فاضربها عدد أو أموال الأموال أشياء وأموال الكعوب  
 أو الأضرب الأربعة فاعمل مخرج اثنين اثنين والمال أربعة فالكعب  
 ثمانية ومال المال ستة عشر ومال الكعب اثنتان وثلاثون فالكعاب ثمانية وستون  
 وعدده كذلك ولو قيل عشرون مالا اتصل ثلاثة أكعب وثلاثة وثلاثون شيئاً  
 فالأسوس أيضاً متفانسة بواحد فاضرب الأنواع كما عرفت فخرج للمعادلة التي شرين  
 شيئاً تعدل ثلاثة أموال وثلاثة وثلاثين من العدد وهو الضرب الخامس فاعمل مخرج  
 مخرج اثنين أما ثلاثة فالمال تسعة فوالكعب سبعة عشر وإن كان ثلاثة وثلاثين  
 فالمال ثلاثة عشر وأربعة أسباع والحصص ثمانية وأربعون وتعدان وثلاثاً  
 تسع ولو قيل نصف مال على كعب أو أربعة أموال فاضرب ما سبق فخرج  
 المعادلة إلى نصف مال يعدل شيئاً وأربعة من العدد وهو الضرب السادس فاعمل  
 مخرج اثنين أربعة فالمال ستة عشر والكعب أربعين وستون ونصف مال المال

ضربين كعباً على خمسة أشياء  
 فاقسم ضربين على خمسة  
 مخرج أو أربعة أو زيادة أي  
 القسوم عليه اثنتان فهو أربعة  
 أموال وإن تعدت خمسة  
 أكعب على خمسة أشياء  
 فخرج نصف المال وقس على  
 ذلك وقوله ومكسها جواب  
 كل شيء أي وقسمه لادني  
 من الجنتين منزلة على  
 الأصلية منزلة جوابها  
 سلك سؤال أي كانظ السؤال  
 أي كانظ جوابه كانظ سؤاله  
 من ضرب عمل فإذا قيل أقسم  
 ما بين على خمسة كعب  
 فالجواب لأن تقسومان على  
 خمسة كعب وإذا قيل أقسم  
 نصف شيء على كعب فالجواب  
 نصف شيء تقسوم على كعبين  
 ولو قيل أقسم ضرباً على كعب

على خمسة اجزاء الجواب  
عشرة دراهم فمضمة على  
خمس اجزاء

وضرب كل زائد ناقص  
في مثله زيادة له احسن  
وضرب في عشرة نقصان  
فاقسم هذا بالثلاث اقسام

اعلم انه اذا كان معلن استثناء  
في أحد المصروبين أو في كل  
من المصروبين يعني المثلث  
زائد أو المثلث ناقص والحاصل  
من ضرب الزائد في الزائد  
من ضرب ناقص ناقص  
زائد ومن ضرب ناقص  
في ناقص زائد أيضا وهذا  
صداه بالثابت الأول وقوله  
للفاحص أي الباحث عن  
المسائل الحسابية والحاصل  
من ضرب الزائد في الناقص  
أو من ضرب الناقص  
في الزائد

مائة ومثانية وعشرون ولو قيل مائة وستة وعشرون درهما تعدل خمسة أموال ومال  
مال فاسوم مائة مائة بائتين لان الفضل بين أس المال وأس مال المال اثنان  
وبين أس العدد وهو عدم وبين أس المال وهو اثنان واثنان وكذلك الفضل بين  
أس العدد دواص كل نوع هو اربعة اضع فاعتبر اربعة اضعه واعتبر الاموال  
أشياء ومال المال مائة وهو الضرب الرابع فاستخرج نظير الجذر يخرج منه فهو  
مقدار المال لان الاس من متفاضلة بائتين خمسة الاموال خمسة واربعون ومال  
المال أحد وثلاثون والمجموع مساو لدراهم ولو قيل عشرة أموال معدلي مال مال  
وأربعة وعشرون درهما فاعتبر الاموال عشرة أشياء ومال المال مائة ومال  
الضرب الخامس يخرج نظير الجذر فيها أربعة اضعه فاعتبر اربعة اضعه فاعتبر  
الدوال فمضمة الاموال اربعة واربعون واعامتون مال المال امة امة عشرة واعامتة  
وثلاثون ولو قيل مال المال يعدل مائتين ومثانية دراهم فاعتبر مائة مائة مائة  
شئتين ومثانية دراهم فهو الضرب السادس فاستخرج نظير جذره يخرج أربعة  
مقدار المال فالمالان ثمانية ومال المال ستة عشر ولو قيل ثلاثة أكعب كعب  
ونصف كعب يعدل عشرة أموال مال وستة عشر مالا فاسومها أيضا مائة مائة  
بائتين واعتبر أثرها وهو الاموال وستة عشر من العدد واعتبر أموال المال عشرة  
أشياء واعتبر كعب الكعب ثلاثة أموال ونصف مال فهو الضرب السادس أيضا  
فاعتبر مائة مائة من حله أو غيره فترجع بعد الخط الى مال يعدل مائة وستة  
أسباع جذر وأربعة دراهم وأربعة أسباع درهم فاستخرج نظير الجذر يخرج  
أربعة فهو المال الماعرف فمال المال ستة عشر وكعب الكعب أربعة وستون  
ولو قيل مال مال كعب يعدل أربعة أموال مال ونصف مال مائة وستة وعشرون  
شئافا فاسومها متفاضلة بثلاثة فاعتبر مال مال الكعب مالا واربعة أموال المال  
أربعة جذور ونصف جذر واعتبر الاشياء ثمانية وعشرين من العدد وهو الضرب  
السادس أيضا فاعمل محله يخرج نظير الجذر ثمانية وهي مقدار الكعب الماعلمت  
من أد التفاضل وقع فيها بأس الكعب فاستخرج ضله يخرج اثنان وهو مقدار  
الشئ واذا ضربته في الكعب حصل مال المال ستة عشر في هذا المثال واذا ضربت  
مال المال في الكعب حصل مال مال الكعب وهو مائة ومثانية وعشرون ومتى  
كانت الاسوس متفاضلة بعدد مختلف لم يدغم فيها اعمال الفكر الصريح وجوه  
التحليل من خواص العدد لم يمكن مستحبة وقد يظهر ان استنتاجها بالنظر في  
والله سبحانه وتعالى أعلم في الخاتمة نسأل الله حسنها في ذكر أمثلة من  
استخراج المجهول في كمال ارياض واتمسك في هذا الفن ونسأل الحساب

ان كان قد عرف أصولهما ولو قيل مال طرح منه ثلثا من بعده وربعه على باقية م مثل  
 نصفه وضرب المجتبع في ثمانية أمثاله حصل ثلاثة أمثال المال كم هو فافرضه  
 شيئا وال طرح منه ثلثه وربعه وزد على باقيه وهو نصفه سدس شيء مثل نصفه وهو  
 ربع سدس يحصل شيء اخر به في ثمانية أمثاله يحصل ثمن ل فعدل به ثلاثة  
 أمثال المال الفروض تكون ثمن مال بعدل ثلاثة أشياء من الضرب الأول  
 فاقسم ثلاثة على ثمن يخرج الشيء أربعة وعشرين وهو المال المطلوب ولو قيل  
 مال زيد عليه ثلثا وطرح من المجتبع أربعة أشخاص وزد على باقيه نصفه وضرب  
 المجتبع في أربعة حصل ستة وثلاثون درهما كم هو فافرضه شيئا وزد عليه ثلثيه  
 وال طرح من المجتبع أربعة أشخاص وزد على باقيه وهو ثلث شيء مثل نصفه وضرب  
 المجتبع وهو نصف شيء ربعه وهو ثمن شيء يحصل نصف ثمن مال بعدل ستة وثلاثين  
 فهو من الضرب الثاني فاقسم ستة وسلاطين على نصف ثمن يخرج مائة رار  
 المال خمسة مائة وستة وصبعون فاشي أربعة وعشرون وهو المال المطلوب  
 ولو قيل مال طرح منه ثلثا وثلثه وطرح من باقيه خمسة دراهم ففني كم هو  
 فافرضه شيئا وال طرح ثلثيه وثلثه وثلثه بدل خمسة دراهم فهو من الضرب  
 الثالث فاقسم خمسة على ثمن وثلاثين يخرج أربعة وعشرون وهو المال  
 المطلوب ولو قيل مال ضرب في مثله وجمع الحاصل إلى عشرة أمثال المقربوب  
 فكان سبعة عشر درهما ربع درهم فافرض المال شيئا عشرة أمثاله عشرة أشياء  
 واضرب اثنين في ثلثه يحصل مال اجمعه إلى عشرة الاشياء فينتهي ذلك إلى مال  
 وعشرة أجزاء بعدل سبعة عشر وربعها ثلثه وخمسة وثلاثة عشر وعشرون  
 وهي مع العدد اثنان وأربعون وربعه وخمسة ونصف فقط منه التصفيف  
 يفضل الشيء درهم ونصف هو المال المقروض وحاصل ضربه في مثله درهمان  
 وربع وعشرة أمثاله خمسة عشر وهي مع حاصل ضربه في مثله سبعة عشر  
 وربع ولو قيل مال ضرب في مثله وجمع الحاصل إلى عشرة أمثال المال المضروب  
 فكان سبعة دراهم وتسع دراهم فافرضه شيئا وامل كافي السؤال تنتهي إلى مال  
 وعشرة أجزاء بعدل سبعة وتسع مائة لتصفيف خمسة وحاصل جمع مائة مع  
 العدد اثنان وثلاثون وتسع وخمسة وثلاثون والباقي منه بعد طرح التصفيف  
 ثلثا فالثاني المطلوب ثلثا درهم وهو المال المقروض وعشرة أمثاله ستة وثلاثون  
 والمال الذي هو مربع الشيء أربعة أشخاص ولو قيل مال زيد على خمسة أجزاء  
 ستة دراهم فحصل المال كم هو فافرضه شيئا فافرضه شيئا فافرضه شيئا فافرضه شيئا  
 أجزاء وستة دراهم فالتصفيف اثنان ونصف وثلاثة عشر وربعه وهي مع العدد

معنى قوله وربعه  
 نصفه فافرضه  
 الناقص من الخصال  
 فالباقي هذا المربوب ولو قيل  
 اضرب بثلثه  
 ثلاثة أمثاله  
 فالأموال من الحاصل  
 لانها مائة  
 لان الشيء من المائة  
 فافرضه خمسة  
 ثلاثة أمثاله  
 عشر مال زائد  
 الفروض من المائة  
 خمسة الأموال  
 أربعة الأشياء  
 عشر من المائة  
 ضرب الخصال  
 الحاصل الناقص من  
 الحاصل الزائد يفضل  
 الجواب وذلك في هذا المال

اثنا عشر وربع وجزرها ثلاثة وثلاثون فزده عليه التثنية يحصل الجذرة ستة  
 فالحاصل ستة وثلاثون وخمسة اجزاء ثلاثة وثلاثون ولوقيل الضرب نصف جذر في عشرة  
 دراهم وزيد على الجاهل درهمان وثلاثة ارباع درهم فكل ما مثل المال كم هو  
 فاقم ورض مال فاضرب نصف الجذر في عشرة فيحصل خمسة اشياء فزده عليها درهمين  
 وثلاثة ارباع وادل المال بالجمعة فتربيع النصف ستة وربع وهي مع العدد  
 تسعة وجزءه ثلاثة فزده عليه التثنية يحصل الجذر خمسة ونصف فالحاصل المطلوب  
 ثلاثون درهم ماور ربع درهم ولوقيل الضرب جذره في ستة وثلاثين وقسم الحاصل  
 على ثمانية وزيد على خارج القسمة خمسة دراهم ونصف درهم فالحاصل مثل المال  
 محكم هو فاقم ورض مال وجزءه شيء فاقم في الستة والثلاثين يحصل ستة  
 وثلاثون شيئا اسمها على ثمانية يخرج اربعة اشياء فزده فشيئ زده عليه الدرهم  
 وادل بالجموع المال فالتثنية اثنا عشر وربع وربع خمسة ونصف فشن وهي  
 مع الدرهم عشرة ونصف فزده فشن وجزءه ثلاثة وربع زده عليه التثنية يحصل  
 التي خمسة ونصف فالحاصل المطلوب ثلاثون درهما وربع درهم وهو المطلوب  
**في ثلثة من الضرب الاول** اقمر لزيد بألف ونصف ما المعمر واعمرو بألف  
 الانصف مال زيد فالحاصل يده والمعمرو الاول فافرض شيئا فاعمرو اثنان الانصف  
 شيئا فزيد اثنان وخمسة مائة الاربع شيء لانه اقمر لزيد بألف ونصف ما المعمر فيكون  
 لزيد ألف اقمر به مصرى او خمسة مائة الاربع شيء هي نصف ألف الانصف شيء  
 فرضناه المعمر وكن لزيد بالفرض شيء فالف وخمسة مائة الاربع شيء يعادل شيئا  
 فالف وخمسة مائة تعدل شيئا ورمي بالاثنا عشر فالحاصل لزيدنا الامة ثمانية وثمانون على الشيء  
 فزيد ألف وثمانان لانه ثمانية مائة على شيء وربع بان ضرب شيئا ألفا  
 وخمسة مائة في الخارج الموجود وهو اربعة مائة يحصل ستة آلاف وهو حاصل الامة يوم ثم  
 ضرب بنا شيئا ورمي بها في اربعة مائة يحصل خمسة وهو حاصل المقسوم عليه ثم قسمنا  
 الحاصل الاول على الحاصل الثاني خرج ألف وثمانان وهو الباقي المجهول فرض  
 مال زيد المعمر او اربعة مائة لا تعطف في اقرار زيد نصف ما المعمر على ألف  
 فكل ما المعمر ضعف المطلوب ومعلوم أن المطلوب في مال زيد هو ثمانان وبقية  
 اربعة مائة فهو اعمرو وهو المطلوب فزده على مال زيد ألف ونصف ما المعمر  
 ومصدق على ما المعمر انه ألف الانصف لزيد لان نصف مال زيد هو ثمانان فذا  
 خرج ثمانية من ألف بقي اربعة مائة ولوقيل عكس الاقرار فزيد على ألف الا  
 نصف ما المعمر وله مر على ألف ونصف لزيد فافرض مال زيد شيئا فاعمرو ألف  
 ونصف شيء نصف ذلك وهو خمسة مائة وربع شيء يتصل من الف بقي خمسة مائة

خمسة عشر مال مال الاشرين  
 كعبا ولوقيل اضرب خمسة  
 اشياء في ما بين الثلاثة اشياء  
 فالحاصل اربعة اشياء كعب الا  
 خمسة عشر مالا ولوقيل  
 اضرب عشرة دراهم الا خمسة  
 اشياء في عشرة دراهم  
 وثلاثة اشياء فحصة الاشياء  
 ثمانية مائة مائة زائد  
 فاضرب عشرة الدراهم  
 في الدراهم العشرة وفي  
 الثلاثة الاشياء يحصل مائة  
 درهم وثلثون شيئا  
 والحاصل زائدان فاضرب  
 خمسة الاشياء الثلاثة  
 في الدراهم العشرة وفي الثلاثة  
 الاشياء ايضا يحصل مائة  
 شيئا وخمسة عشر مالا  
 والحاصلان ثمانان  
 واطمأنا من مجموع

الاربع شيء ما دلالتى فاذا اجبرت اربعة مائة الى بيع وزدت منه على الشيء ما  
 جسمائة بعدل شيأور بيع شيء ثالثى اربعة مائة وهى لا يدفعهرو الف ومائتان  
 واذا كانت كذا الاقرارين مطلقا لو قيل لزيد على الف ونصف ما عمرو ولعمرو  
 الف ونصف مال زيد فافرض مال زيد شيأ فله عمرو الف ونصف شيء فزيد الف  
 وخمسمائة وبيع شيء يعادل شيأ فله المائة يكون الف وخمسمائة معادلاته  
 اربعة مائة فبيع الشيء ما دل خمسمائة فلكل الفان واذا كانت في كلهما اربعة مائة  
 لو قيل لزيد الف الا نصف ما عمرو ولعمرو الف الا نصف مال زيد فافرض مال زيد  
 شيأ فله عمرو الف الا نصف شيء فزيد الف وبيع شيء الا خمسمائة يعادل شيأ بعد  
 اقطاع الربيع من مقابلة الربيع صار الف الا خمسمائة معادلاته اربعة مائة اربعة  
 شيء واذا اجبرت سارا فله بعدل خمسمائة وثلاثة ارباع شيء فاذا كانت سار خمسمائة  
 بعدل ثلاثة ارباع شيء فاشئ ستمائة وستون وثلاثين ولو قيل لزيد الف ونصف  
 ما عمرو ولعمرو اثنان الا نصف مال زيد فزيد شيء فله عمرو اثنان الا نصف شيء  
 ونصف ذلك وهو الف اربعة مائة اربعة مائة اربعة مائة اربعة مائة اربعة مائة  
 واذا اجبرت يكون اثنان معادلين لشيء وبيع شيء فيكون الشيء اثنان وخمسمائة وهو  
 مقدار مال زيد فله عمرو الف ومائتان ولو قيل لزيد الف ونصف ما عمرو ولعمرو  
 اثنان الا نصف مال زيد فزيد شيء فله عمرو اثنان الا نصف شيء وهو الف  
 الا نصف شيء فزيد على الف فاثنان الا نصف شيء يعادل شيأ فاذا اجبرت اثنان  
 ما اربعة مائة وزدت منه على الشيء المعادل سارا اثنان معادلان شيأ وبيع شيء فاشئ  
 الف ستمائة واربعة عشر وسبعان فهذا المقدار يظلمهرو الف واربعمائة  
 واثنتين واربعة اصباع واحدا لان ذلك المقدار الف الا خمسمائة متواضعا  
 وسبعين وثلاثة اصباع وذلك ثلث مال زيد وفى متن البهجة مؤخره الشيخ الاسلام  
~~كتب من مسائل الاقرار استخراج الجبر والمقابلة وبعضها يصح استخراج~~  
 ايضا بطرق اخرى من طرق الحساب فانظر ذلك ان شئت ~~في نسخة اخرى~~ اوصى  
 بجمع مفروض فانه يكون فى اصل التركة كل كلفوا من والى الكفاية الا ان يقسمه  
 بكونه من الثلثة فانه يراحم الوصايات الثلث ثم يكمل ما بقى من اصل التركة فتدور  
 المسألة لان معرفة قدر المكمل به تتوقف على معرفة ثلث الباقي يعرف قدر حصه  
 الحج منه ومعرفة ثلث الباقي تتوقف على معرفة قدر المكمل به فطريق استخراج  
 الجبر والمقابلة فاذا كان جميع التركة فليسمها وادعى لثلاث مائة بان الحج  
 عنه حصة الاسلام من ثلثها وجره ذلك مائة ففرص ان الذى يكمل به أجرة الحج ثلث  
 شيء يبقى اثنان مائة الا ثلث شيء فحصة الحج منه خمسون الا سدس شيء فاذا هم

الزائد قبل ما تدروهم الا  
 عشرين شيأ وثلث عشر  
 مالا ولو قيل ان سرب عشرة  
 دراهم الا خمسة اشيأ فى  
 عشر دراهم الا ثلاثة اشيأ  
 فله دراهم زائدة فى المضروب  
 والاشياء اربعة فلهما فاضرب  
 الزائد فى الزائد يجعل مائة  
 يحصل والنقص فى الاثني  
 درهم خمسة عشر مالا  
 والحاصلان اثنان واربعة  
 دراهم الاولى ثلثة الاشياء  
 وخمسة الاثنان على دراهم  
 الاثنى فالحاصلان اثنان  
 وجميعهما ثمانية اشيأ  
 وجميعهما من مجموع  
 فاستطوعا من مجموع  
 الزائد من الجواب مائة درهم



ذالك اى الذى بلغ خمسين وخمسة امداس شئ وذلك يعدل الله اى هى لاجز  
فستقط خمسون من المائة بخمسين من مادلها فى خمسة امداس اى فى مادل  
الخمس من المائة فالتى ستون وهو المكمل به وثلت الباقى ثمانون وحصة الخارج  
نصفها وهو اربعون وهو مع الشئ الذى هو الستون تمام الاجز وهو مائة مستقيمة  
سكة لشهاى الطين ويربعها فى الماء الخارج هنا لانه انشأ بكم هي من شبر  
فاستخرج ذلك بالجبر ان تعادل شئ اى ثلثه ويربعه اغير ربع شئ وسدسه ثلاثة  
فربع الشئ وسدسه يعادل العدد وهو الضرب الاول من المقدرات فاقسم الثلاثة  
على ربع الشئ ورد مخرج سبعة وخمسين لانه ضربنا كلام المقسوم والمقسوم  
عليه فى مخرج الكسر وهو ثمانية عشر فاصل المقسومة وتلاون وباصول  
المقسوم عليه خمسة فخرج من خمسة الاول على الثانى سبعة وخمسين وبصح  
استخراج ذلك بالاربعة اعداد للثلاثة سبعة بان تستط الكسرين من مخرجها  
يرقى خمسة فيحصل مخرج ثمانية المقام الجامع وهو ثمانية عشر والخمسة الباقية بعد  
الاسقاط والاثلاثة الاشبار فسيكون الاثنى عشر الى الخمسة كسبة فيجهر الى ثلاثة  
والخارج من خمسة سطح الطرفين اعنى الاثنى عشر والاثلاثة وهوسنة وسلاطين  
يقسم على الخمسة مخرج سبعة وخمسين وهو المطلوب وبصح استخراجها اى انشأ  
رند ان بان ثلثها اى ثلثها فانقص منه ثلثه ويربعه ثلثه وتلاون الشاير  
يرقى ثلاثة بالخط الاول ان اردنا ان نخرج مخرج سبعة فثلاثة ويربعه ثلثه ويربعه  
يرقى ثلثه فاما على الثانى سبعة فثلاثة والخمسة الموقر اربعة وخمسون والخمسة  
الزائى ثمانية واربعون فيكون الفصل بين المخرطين خمسة فثلاثة الاول على  
الثانى مخرج مخرج خمسة فثلاثة قبل شخص كم مضى من الليل فثلاثة مضى  
بساو يدع ماضى فكم مضى وكم بقى فالجواب فرض الماضى شيئا اى فى ثمانية عشر  
الاشياء الان مجموع الليل اثنا عشر فثلاثة الماضى يعدل ثلاثة الاربعين ثمانون  
القدر ان ثلث الماضى اى اوى ربعه اى ثلثها كذا اى اثنى عشر اى شيئا كان  
يربعه ثلاثة الاربعين يربى بعد الجبر ثلث الماضى ويربعه ثلثه ثلاثة اى اثنى عشر  
الاحتماء من ثلاثة ووزن المستقى وهو ربع شئ اعني ربع الماضى لان الشئ  
هو الماضى سلبى ثلث الماضى فثلث الماضى ويربعه يعدل ثلاثة وهي الاولى من  
المقدرات فثلاثة الالاف على الثلث والربع اى ستة وثلاثون وضربنا ذلك والى ربع  
فى اثنى عشر حصل سبعة فثلاثة الحاصل الاول على الحاصل الثانى فخرج من  
الخمسة عشرة وسبعة وهي الساعات الماضية الباقى من ثمانية اى سبعة اى سبعة اى  
ومجموعه يساوى اثنى عشر ساعة وهو مائة اربعين فثلاثة خمسة وسبع وهو واحد

وحسب عشر مالا غير مائتين  
شعبا ففهم ذلك فاهل  
كبير  
ثم سلا الله والسلام  
على ائمة النبي صلى الله عليه وسلم  
لما انتهى الكلام على ما اراد  
في كبرى هذه الوجوه  
فثلاثة اى سبعة والسلام على  
سيدنا محمد وآله واصحابه  
عليه وسلم وعلى آله واصحابه  
وارواحهم لم تسلموا كبرا

وخمسة أصابع يساوي ربع ستة وستة أصابع لانه واحد وخمسة أصابع أيضا كما  
 هو القدر ولو عكست في الفرض المذكور يحصل المطلوب أيضا بانه فرض الباقي  
 شبه فالماضي اثناء عشر الاثنى عشر ربع الباقي بعد اربعة الاثني عشر وبعد اربعة  
 اربع اافي وثلاثة بعد اربعة اربعة فخرج من خمسة اربعة على ربع والثالث  
 اعني من خمسة اثنى عشر اربعة على سبعة وستة وستة أصابع وهو الساعات امانية  
 فالماضي خمس وسبع مطبقا لما سبق وان اردت استخراج السبعة اربعة  
 الاعداد المتناسبة فاجعل الباقي اربعة ساعات لاجل الربع ثلث الماضي يساوي  
 ساعته لكونه مساويا لربع الباقي فالماضي ثلاث ساعات والكل سبعة مقسبة  
 الثلاثة على السبعة كقسمة المجهول الى اثني عشر اى نسبة الماضي الى مجموع  
 الليل فالمجهول اربعة الوطين اقسامه سطح الطرفين على الوسط يخرج خمسة  
 وسبع لان الطرفين اثنان عشر ومساوية لثلاثين والوسط المعلوم سبعة  
 وبعدد الساعات الثلاثة على السبعة يخرج خمس ساعات وسبع ساعته  
 وهي الماضي من الليل وهو المطلوب (مسئلة) ربع من كوز في حوض بحيث يكون  
 هو داء على سطح الماء الخارج من الماء من خمسة اذرع فقال الرمح مع ثبات  
 طرفه اى خاص في الماء من غير ان يزل ولا أصله من موضعه حتى لا يراه سطح  
 الماء فيكون البعد بين مظهره من الماء موضع ملاقاة راسه للماء عشرة اذرع كم  
 طول الرمح وهو مجموع خمسة اذرع وقدر القائب منه فالمجهول هو ما وقدر  
 القائب منه في الماء فاجعل ربع القائب في الماضي فالرمح خمسة عشر ولا ريب  
 انه بعد الميل زاوية قائمة ثلث شبرهم حدود في داخل الماء واحد اضلاعه الرمح  
 القائب في الماء وانها قدر القائب من الرمح في الماء وانها ما بين مظهره وموضع  
 ملاقاته راسه والزاوية وان الخط الواحد بين طرفي شعاعها فأحدها عشرة اذرع اى  
 أحد ضلعي القائمة المحيطين به عشرة اذرع اعني ما بين مظهره وموضع ملاقاة راسه  
 والاخر قدر القائب منه اعني التي في ربع الرمح اعني خمسة وعشرين وما لا  
 وعشرة أشياء ما اول ربعي العشرة والتي اعني ما تقوما لا وبعد احاط  
 المشترك من الجانبين بقي عشرة أشياء معاداة خمسة وعشرين  
 واخراج من القسمة سبعة ونصف وهو القدر القائب في  
 الماضي فالرمح اثنى عشر ذراعا ونصف في هذا  
 القدر كفاية وصلى الله على سيدنا  
 محمد وصلى آله  
 وصحبه وسلم

في الشفا مفرده صلى  
 الله عليه وسلم قال من صلى  
 على في كتاب تزل الالامة  
 استغفر له ما دام يحيا  
 ذلك الكتاب وهذا آخذ  
 ما استدلنا من انه لا يخلو  
 لله وحده وصلى الله على  
 سيدنا محمد وعلى آله  
 وصحبه وسلم



### رسالة الوضع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى  
التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ﴿أما بعد﴾ فيقول كثير الذنوب والآثام  
خادم طلبة العلم بالمسجد الحرام المرحي عنوا الرحيم الرحمن أحمد دخلان عامه  
الله ووالديه وأشبائهم والمسلمين بزيد الطفيل والاحسان أنه كرم حواديسهم  
الفصل والامتنان (هذه) تفهيمات جمها في تبين وضع العلم والضمير واسم  
الإشارة والوصول والخروف وما يتعلق بذلك تبينا على وجه الاختصار لخصتها مما  
كتبه المحققون على الرسالة الوضعية قصدت بذلك التذكير في ولا مثالي من  
القاسم بن وافته أبجوان نفع ذلك على ذلك قدره وبالأجابه تدير (اعلم) ان  
الوضع لغة جعل الشيء موضع واسطلاحا تعين اللفظ بأزاء المعنى بناء على ان اللفظ  
الجارى موضوع أو تعين الشيء بأزاء المعنى للدلالة عليه بنفسه ان قلنا أنه غير موضوع  
لان تعيينه للدلالة على المعنى غير متناه لا بنفسه وببعضهم عرف الوضع بقوله تعين شيء  
شيء بحيث اذا أُلحق أو أُحس بالشيء الأول فهم منه الشيء الثاني وهو على أربعة  
أقسام لانه اما ان يكون الوضع عاملا والموضوع له عاملا أو يكون الوضع خاصا والموضوع  
له خاصا أو يكون الوضع عاملا والموضوع له خاصا أو يكون الوضع خاصا والموضوع له عاملا  
انما القسم الأول وهو ما كان الوضع فيه عاملا والموضوع له كذلك فهو ما وضع لاسم  
كل شيء باعتبار فعله بلا حطة وهو ما كان التصور معنى الحيوان المتألق ونسعت  
لفظ الانسان بأزائه أو تصور معنى الحيوان وهو جسم تام «سما» مقرر بالارادة  
ونسعت له لفظ حيوان فالتعقل بالعموم يسمى آلة الوضع والموضوع له المتعقل  
العام يسمى هذا الوضع عاما بالنظر للمعنى الذي يوضع له اللفظ بخلاف القسم الثالث  
الآتى فان محموم الوضع فيه من حيث اعتبار آلة الوضع والحاصل أن محموم الوضع  
وخصوصه منظور فيه يتعلق التعو وذا كان متعلقا بهام كان الوضع عاما وان  
كان متعلقا بامر خاص كان الوضع خاصا سواء كان متعلقا بالتعوير موضوعا له  
أو كان آلة للتأخذه الموضوع له (فان قيل) الوضع جعل اللفظ بأزاء المعنى فهو فعل  
الوضع وحيث لا يكون الا خاصا لا من الافعال الخارجية المختصة فلا يتصور  
فيه التعوير فما وجهه عام واما (فالجواب) أن الحلاق الخاص والعصم والعصم  
عليه نارة يكون باعتبار خصوص الآلة التي يتخصص بها المعنى الموضوع له اللفظ

الرسالة الوضعية

في الوضع

بسم الله الرحمن الرحيم  
هذه فائدة تستعمل على مقدمة

وتقسم وخاتمة (المقدمة)

اللفظ موضوع لتخصصه

وقد يوضع امر عام وذلك

بان يجعل امر مشترك بين

شخصات ثم يقال هذا

اللفظ موضوع لكل واحد

وهو موهبة تارة باعتبار المعنى الذى وضع له اللفظ وهذا لا ينافى أنه في حد ذاته ذاتا  
خاص (وأما القسم الثانى) وهو ما كان الوضع خاسرا والموضوع له كذلك فهو موضوع  
لشخص معين باعتبار نفسه أو ادراكه بخصوصه كما إذا تصور ذاتا شخصية معينة  
و نسبت لها اللفظ زيد فهو موضوع لشخص باعتبار نفسه بخصوصه لا باعتبار  
نفسه بامر عام فآلة الوضع في هذا القسم التعقل بالخصوص لا أمر كلي صادق على  
جزيئات الموضوع له المتعقل الشخص وهو العلم الشخصى كزيد نفسه ذهنى  
و خارجى أما العلم الشخصى فكل شئ منهم فهو من الوضع الكلى والحق أنه ليس  
كلما لا نه موندوع للقيمة المتعينة المتعقله فتدلوله شخص كعلم الشخص غاية  
الأمر أنه خارج عن العلم الشخصى باعتبار أن نفسه ذهنى لا خارجى وعلم الشخص  
مدلوله شخص تشبيها خارجيا وهذا قال بعض المحققين والظاهر أنه لا يجب  
دائما نفسه بعينه ونفسه خارجا بل قد يكون نفسه بامر كلي متصرف فيه كما إذا سمى  
رجل ولده الذى ولده ولم يره باسم بل كما إذا سمى فى بطن امرأته باسم فآلة لاشبهته  
علم وان وضعه خاص لموضوع له خاص مع أنه لم تصور به بشخصه وكذا اسم القبيلة  
الذى وضع على بنو بـدون سبب وجود قولهم العلم الشخصى متشخص خارجا غلبى  
لا كلى ولولم تقل ذلك لانه عليه عدم علما عما عانى الاسم الموضوع قبل ان تعرفه كالله  
و الملائكة قال السيد فى شرح المواهب يجوز أن يتعقل ذاتا شواو جهم من وجوه  
و بوضع الاسم لخصوصه وقصدت بهما باعتبارهما لا بكمها ويكون ذلك الوجه  
معهما الوضع وخارجا عن مفهوم الاسم قال بعضهم والظاهر أن وضع لفظ الخلافة  
للذات العلوية هذا التبريل ان قلنا الواضع البشر فاصله أنه اكتفى بالنظر لاشياء  
الله والملائكة بالصورة وجهه شواو لم يعلم الكنه وذلك كاف وأما ان قلنا الواضع  
الله فهو يعلم ذاته وصفاته فلا إشكال أصلا فالعلم ما رتباه من لا يتناول غيره فخرج  
بالمعين التكرار وبما بعده بنية المعارف ولم يقولوا الاسم وضع لعين لا يتخرج العلم  
المتقول عن التعقل والجملة وسانخرو بجمعية المعارف من التعريف ان المعبر  
صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب على مستند ما به وليس موضوعا لان يستعمل  
فى معين خاص بحيث لا يستعمل فى غيره كأن العلم كذلك بل يستعمل فى كل  
معين خاص لكن إذا استعمل فيه صار جزئيا ولم يشركه أحد فيها أسند إليه فانت  
منه صالح لكل مخاطب فكأنه يصلح لان يستعمل فى زيد يصلح لان يستعمل  
فى عمرو ولكن إذا قلت لزيد أنت قائم فخصص به فى هذا الاستعمال بحيث لا يصلح  
إرادة غيره فى هذا الإطلاق واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل فى  
أحد بالقرينة كالإشارة الحسية لم يشركه فيها أسند إليه أحد والموصول مثله فإذا

من هذه الشخصيات  
نفسه وسبب لا يفهم  
ولا ينفاد الا واحد مخصوصه  
دون الله لا يترك نفسه  
ذلك المشترك لانه لا وضع لآله  
الموضوع له فالوضع كلى  
والموضوع ليس شخص وذلك  
مما لا يسم الإشارة فهو

استعمل في واحد بالقرينة كالصفة لم يشرك فيها استند اليه اعدوا لصالحة لكان  
يعرف بها كل منكره فاذا استعملت في واحد مرة وقصرته على شيء بعينه ثم ان العلم  
الخاص قد عرض له التعلق في الوضع فيحتاج الى قرينة تميز تلك المسماة وهذا  
لا يخرج من كونه خاصا لان كل موضع غير موضع الآخر هذا خلاصة القول في  
انقسم الثاني واقفه اعلم (وأما القسم الثالث) وهو ما كان الوضع فيه عاما وكان  
الموضوع له خاصا فهو الوضع لخصات باعتبار فعلها لا بخصوصها بل بأمر عام  
وذلك في الضمائر أسماء الإشارة والموصلات والحروف فاستحق الواسع عند الوضع  
لغير المتكلم مثلا مطلق مفرد متكلم وعند اسم الإشارة مطلق مفرد من كونه شار  
اليه وهكذا وضعها لها وحاصله انه يتعمل أمر مشترك بين شخصات والمراد  
مشترك اشتراكا نوعيا بأن يكون كل ما متويا معا في أفرادها وليس الاشتراك  
الافتقاري لانه يشترط فيه تعدد الوضع وما هنا ليس كذلك ثم بعد فضل الأمر المشترك  
الذكر فيقال هذا اللفظ المخصص المتنازع غيره كذا موضوع لذات كل واحد  
من هذه الشخصات بخصوص الشخص بقرينة يتعمل ذلك الأمر المشترك بحيث لا يخاد  
ولا يجهل الا واحد بخصوصه دون الغير المشترك فالشريك في للاحظة الجزئية  
لان موضوعه لا يفرق في ذلك الأمر المتعلق المشترك بين ان يكون من ذاتيات تلك  
الأفراد أم من عوارضها ومثلا الاول بمعنى الحروف أي كالأمر العام السكك  
في معنى الحروف فانه جزء منها لان ذلك أن الوضع لفظ من لكل فرد من أفراد  
الابتداءات الخاصة وتلك الابتداءات عند وضع من مثلا لها يتعمل بطلان ابتداء أعني  
الكلية وهو ذاتي لا ابتداءات الخاصة لانه جزء من ماهيتها لان ماهية الابتداءات  
الخاصة لا ابتداءات المطلق مع ملاحظة الجبرود والتعلق فماهية الابتداء من البصرة  
مثلا لا ابتداءات المتعبد بالكون من البصر وهكذا ومثلا الثاني بالضمائر وذلك لان  
لفظة أمثلا موضوعة لربود ورواها وهكذا وقد حصل استحقاق تلك الجزئيات  
عند الوضع لها بأمر كلي وهو مفرد متكلم ولا شك ان الأفراد والتذكير والتكلم  
ليست من ذاتيات تلك الأفراد الموضوع لها بل خارجة عنها كالصفة للانسان  
ومثل ذلك أسماء الإشارة فلفظة كذا موضوعة للجزئيات كذا يدومرو وقد حصل  
استحقاق تلك الجزئيات عند الوضع لها بأمر كلي وهو مفرد من كونه شار اليه  
والأفراد والتذكير والإشارة عارضة لتلك الأفراد الموضوع لها وليست من  
ذاتياتها فالأمر العام ملحوظ باعتبار كونه مראה ولا للاحظة لتلك الأفراد التي  
هي المسماة التي وضع اللفظ لكل فرد من أفرادها فوسف هذا الوضع بالعموم اما  
هو بالتفكير لآسماء ما بالظن لانه فهو خاص بالموضوع له فهو من وصفه المسبب

هذا فان هذا أمثلا موضوعه  
وسماه المشار اليه الشخص  
بحيث لا يقبل الحركة  
ما هو من هذا  
تتبع  
العمل لا يفيد الشخص  
الابدية بقرينة لاسواء  
نسبة الوضع الى المسماة  
(القسم) اللفظ عدوله اما

وسفسفيه لان الآلة باعتبار تعللها بسبب في الوضع المذكور هو يجب في هذا  
 القسم ان يكون معناه متعدد الابدان فيحقق معنى عموم الآلة التي استخضر بها  
 لا يتعبدية ان يكون المعنى الموضوع له مستحضرا بآلة وتضم كلية ولا بد ان يكون  
 هذا التعدد له وجود في الخارج لان الكلام في اناسام شققت في الخارج وان  
 يكون التعدد كثيرا لما صرحوا به في سبب الاحتياج الى الآلة الكليكية من ان  
 الافراد الكثير قلما كانت لا يمكن استحضارها بذاتها في العقل ليوضع لها اللفظ  
 استحضرت فيه بالامر العام التي هو في الوضع ووضع لها هذا يدل على انه ليس  
 المراد مطلق التعدد المصادق على ما يمكن حصره والحاصل ان معنى لفظة هذا مثلا  
 كل فرد معين مشار اليه مفرد مذ كثر شخص لوحظ بأمر عام ومفهوم المشار اليه  
 المفرد المذكور المصادق على هذا المشار اليه شخص وعلى ذلك المفرد الآخر ونظير  
 ذلكهما اذا حكمت على كل ذي بأنه ايض بأدق كدوى ايض فالحكم انما هو  
 على ز يدوم وهو ملاحظة الافراد الشخصية باعتبار تعاقبها بأمر عام وهذا المثال  
 ليس من الوضع وانما هو حكم ولكنه يشبه الوضع من حيث ملاحظة الافراد  
 الشخصية الوضع فيه تلك الملاحظة حال الوضع وهذا حال الحكم منظره به هذا  
 الاعتبار وما تقدم من ان هذا القسم الموضوع له فيه انما هو الجزئيات هو مذهب  
 السيد والعقد وجاعة وقال السعدو جماعة ان الموضوع له الامر الكلي وشرط  
 الواضع استعماله في الجزئيات ويمرر في ذلك في الضمائر وأسماء الاشارة والموصولات  
 والحروف وبهية السعدون واقفه ان لفظ هذا مثلا ان كان موضوعا لكل واحد  
 من الشخصيات لزم تعدد الوضع والاصل خلافه وان كان موضوعا لبعض الشخصيات  
 دون بعض كان ترجيحا بالامر مع تعبد ان يكون الموضوع له الامر الكلي لكن شرط  
 الواضع ان يستعمل في جزئي والحاصل ان الامر العام ملاحظ على كل من القوانين  
 الممكنة ملاحظته على الاول من حيث انه آله الوضع وعلى الثاني من حيث انه  
 الموضوع له وأجيب عن تردد السعد باننا نلزم الاول أعني كونه موضوعا لكل  
 واحد لكن لا نسلم أنه يلزم تعدد الوضع بل الوضع واحد بسبب ملاحظة الواضع  
 الامر الكلي المصادق على كل واحد من الجزئيات ولا يلزم تعدد الوضع الاول قلنا ان  
 لفظ هذا مثلا موضوع لكل جزئي بوضع مستعمل ونحن لا نقول بذلك وقد لزم بعضهم  
 السعد بأنه لا يكون شي من المفصلات والموصولات وأسماء الاشارة مستعملا  
 في حقيقته بل دائما استعملها بما جازي لانها وضعت للامر الكلي على كلامهم  
 تستعمل فيه فقط وهو بعيد لانه لا يكون ذلك الحار ثانيا في انفاط كثيرة الاستعمال  
 جدا فلا يكون التمسك لوجود الحار بدون الحقيقة بأشياء تادر فوجه بل لا يكون

كلي او شخص والاول  
 امادات وهو اسم جنس  
 او حدث وهو المصدر  
 او نسبة بينهما وذلك  
 اما ان تشير النسبة من  
 طرف الذات وهو المشتق  
 او من طرف الحدث وهو  
 الفعل والثاني فالوضع اما  
 شخص او كائ فالاول العلم

للاستدانة في وجود المحاذ بدون الحقيقة من جم غفيرة وجهه و قد هذا كانه بان استعمال  
 السكينة في جزئية انه يكون مجازا اذا استعمل فيهن حيث مخصوصه واما استعمال  
 السكينة في جزئية من حيث اشتغالها عليه فهو حقيقة والسعد من يقول بان السكينة  
 يوجد في ذهن الحرف في وجه السكينة ان الهمام كالمسألة ان شاء الله وحيث لا  
 أسلم تلك السكينة (واعترض بعضهم) على قول السعد أيضا بان وضع الحروف للمعاني  
 السكينة يقتضي كونها اسما واستعمالها في المعاني الخصوصية الجزئية يقتضي  
 الحرفية وهو متناقض ظاهر البطلان وأجاب هو نفسه في سرجه من المنع  
 بأنه يجوز أنه يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له  
 غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر يعنى أنه يكون مشروطا بحكم الواضح في دلالة  
 أحد اللفظين عليه ذكر متعلقه بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى السكينة الاسمية  
 والحرفية هو المثل الا أن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكتاب الاسمية دون  
 الحرفية وحاصله ان من مثلاً التبعية متوسطة للتبعية المشروط استعماله  
 في الجزئيات فهو غير التبعية المستفاد من لفظ تبعية الذي هو اسم فلا يلزم  
 الاستقلال وبوت الاسمية بالنظر الى المعنى الحرفي بخلاف الاسمى هذا  
 والاكثر من على ترجيح مقالة العضد السيد (وعلم) ان هذا التسمي  
 وهو ما صدق عليه اللفظ الموضوع للخصائص باعتبار اذراجها تحت امر عام  
 لا يفيدها الشخص الا بقرينة كالأشياء الحرفية والاسم بالصلة والمذهب والمجرور  
 والكلم والخطاب وتقدم المرجع لكل لا يفيده في اعادة التعيين من رتبة هو فرق  
 بعضهم بيدرول الضمير واسم الإشارة بأن مدلول الضمير معين بالوضع ومدلول  
 اسم الإشارة معين بقرينة الإشارة وكونهم ظنوا أن اسم الإشارة موضوع للقدور  
 المشترك بين الجزئيات وأضخه موضوع للجزئيات المخلوطة لقدور المشتركين  
 التعيين فيه حين الاستعمال مستفاد من القرينة وفي الضمير بمعنى النوع  
 وكان من هذا المثل انهم لما رأوا أن الضمير حين الإشارة يفيد التعيين من  
 غيره فقولهم واسم الإشارة يفيد التعيين بنفسه بل انما يفيد بهما مجازا بهوله  
 الا انه لا يفيدها الواضحة في كل واحد من الضمير وكلية اسم الإشارة ولم يفتنوا  
 الى أن الاسم ليس معناه لازمة في الإطلاق ومعنى اما التسمي أو الخطاب أو مدلول  
 المرجع في القرينة معتبر في التعيين (فان قيل) هو من هذا القبيل والالتفات  
 المشترك كمتى ويات حقيقته في عدم اعادة الشخص المعنى الموضوع له بدون القرينة  
 وفي هذا المعنى الموضوع فما اشرق بينهما (فالجواب) أن الفرق لزوم التعيين  
 والشخص في المعنى أي فيما هو من هذا القبيل وعدم لزوم تعيين المعنى في

والثاني مدلوله ان يكون  
 معنى في غيره تبين بانضمام  
 ذلك الضمير وهو الحرف في  
 القرينة ان كانت في  
 الخطاب الضمير وان كانت  
 في غيره فاما حصة وهو اسم  
 الإشارة أو متعلق وهو  
 لوصول (الخاتمة) تشمل على

المشترك اللفظي بل تارة تعمل التحيين لبعض الموضوع له كما في الأعلام كترين فانه  
 موضوع أو أوسع متعددة فبالضربية فيكون ضرورة لا يحصل تعيين معين فانه اذا وجدت  
 قرينة دالة على أن المراد الذهب مثلا لم يتعين من ذلك فرد مخصوص بل مازال اللفظ  
 صادقا على كل فرد من أفراد الذهب وقرينة أيضا يشهد بين المشترك اللفظي بوحده  
 الواسع فيما هو من هذا القبيل وتعدده في المشترك وبينه وبين المعنوي أن  
 المشترك الوضع فيه للفهوم الكلي وهذا الجزئيات وعلى طريقة السه سارة أيضا  
 من حيث أن هذا لا يستعمل إلا في الجزئيات (فان قيل) قولكم في هذا القسم لا يشر  
 إلا بقرينة مشكل لأن اللفظ بحسب استعماله في معناه الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة  
 بخلاف المعنى المجازي فكيف يمكنكم بالاحتياج إلى قرينة في المعنى الحقيقي  
 (وحاصل الجواب عن ذلك) أن قولهم المعنى الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة المراد منه  
 القرينة الصريحة للاستعمال فلهذا لا يمكن في معناه استعماله كونه موضوعا للعناء  
 ولا يحتاج إلى قرينة بمجرد الاستعمال وهذا لا ينافي ما قد يحتاج إلى قرينة معينة  
 ادلا بدمائها في المشترك للمعنى الواحدة المعاني الحقيقية أو ما المجاز فانه لا يحتاج  
 لقرينة مانعة من إرادة الموضوع له اذ هي التي يتوقف علمنا تحقق المجازات بصرف  
 اللفظ عن إرادة المعنى الحقيقي الذي وضع له أمّا القرينة المراد من المعاني المجازية  
 فلا يتوقف عليها تحقيقه بل حسنه وكما لا ترى انه اذ قيل رأيت جورا مشيا على  
 قدميه كان ذلك مجازا لوجود القرينة المانعة من إرادة المعنى الحقيقي وان لم  
 توجد قرينة تعيين المراد من الثاني هو الكريم أو الهالم (فان قيل) انه غير الغائب  
 فليعود إلى مفهوم كلي فهو الجبل أو الانسان أو كونه من مفهوم الانسان وحيث فلا نعلم  
 إلى الجنس فهو هذا كلي عند ذكر الجنس ونحو انكم تصيطلون بهذا الواو لفظ  
 الذي قد يراد به كلي فهو الذي يصدق على كثير من مفهوم الانسان وحيث فلا نعلم  
 أن ما ذكر موضوع لمخصص (الجواب) عن ذلك أن الإشارة للجنس مبنية على  
 جعله بمقتضى الشخص المشاهد وذلك مجاز لا ضرورة لا يقتضي بحسب أصل الوضع  
 مشاهدا مشارا إليه إشارة حسيّة فلا يكون الاجتزاء حقيقيا واذا استعمل  
 في غيره فتشبهت منزلة أو ان الكلي المذكور من حيث انه مذكور بهذا المذكور  
 الجزئي جزئي لا يتحمل التسمية والحالات بهذه الحيفية واستعمال الموصول في الكلي  
 مجاز أيضا والكلام في الحقيقة وما فيها الغائب ما صنعته في مفهوم الكلي  
 حقيقي باعتبار صكونه جزئيا انسانيا لان غير الغائب موضوع للجزئيات مطلقا  
 حقيقيّة وذلك فيما اذا كان المرجع جزئيا حقيقيا كزيد وهو أو اضافة ذلك  
 فيما اذا كان المرجع كليا كالا انسان والفرد المندرج تحت الحيوان ولحق أن

بهايات الأول الثلاثة مشتركة  
 في أن مدلولات البست معاني  
 في غيرهما وان كانت  
 تحصل بالعرف في اسماء  
 لأحرف الثاني الإشارة  
 العقلية لا تعبد لتخصص  
 وان تعبد المكمل بالكلي لا يشهد  
 الجزئية بخلاف قرينة



الموصول كالتائب في كونه موشوعا للجزئيات مطلقا حقيقة أو انشائية وحيث  
 فاستعمله في الكلّي الذي هو جزئي انشائي حقيقة كضرب التائب فتخصيصه بـ  
 التائب بهذا الحكم خلاف الحق وفي هذا الكلام موافقة لذهب السدي في غير  
 التائب والموصول ومخالفة له فيما عداه وموافقا للعضد وبهذه أجاب أنضمير  
 القضية يقتضي ذكر الجزئيات للموضوع به بتقديم صريحه لفظا ومعنى أو حكما وقد  
 عرفت أن الكلّي من حيث هو مذكور ذكر الجزئيات جزئيا وأنه يجري في الموصول  
 فيكون الكل موافقا لما عليه العضد ومن تبعه **﴿واعلم﴾** أن الضمير واسم  
 الإشارة والموصول مشتركان في مدلولاتهما ليست معاني غير هابل كل واحد منهما  
 معنى في نفسه لكونه تصادما مستقلا بالمفهومية صالحا لأن يحكم عليه به وإن كان  
 كل واحد من تلك المدلولات انشائيا يتصل بالضمير بمعنى أنه ليس كل واحد منهما  
 مختصا بتعيينه باعتبار صحته من اللفظ الذي وضع إنشائية بل لا بد من قرينة  
 فاحتياجه إلى القرينة لا يخرج من كونه له معنى في نفسه وهذا اختلاف الحرف  
 فإنه يدل على معنى في غيره أي أن معنى الحرف لا يستقل بالمفهومية من لفظ الحرف  
 الموضوع له بل لا بد من اهتمام المتعلق إليه والمجرور وهو وسيلة للاحاطة وصف  
 ضميره وهو المتعلق بمعنى الحرف يتوقف وجوده هذا وخارجا على ذات المتعلق ووصف  
 المتعلق يتوقف على ما حاطت به معنى الحرف فمعنى من في قولنا سرت من البصرة وهو  
 الابداع الجزئي لم يلاحظ له أنه بل اعتبر وسيلة للاحاطة بحال البصرة وصفه وهو كونه  
 مبتدأ من البصرة للاحاطة ذات السير **﴿والحاصل﴾** أن معنى الحرف لم  
 يلاحظ على أنه وسيلة للتعليق حتى يجب تقديمه عليه هذا وخارجا بل وسيلة للاحاطة  
 وصفه وهذا لا يسأل في تقدم ذات المتعلق عليه في الزمن والخارج إذا قلت سرت من  
 البصرة كان معنى من الابداع الجزئي وهو الابطال الخاص الذي بين السير والبصرة  
 وهذا لا يتصل في الزمن إلا إذا ذكر السير أو البصرة فذات الطرفين متقدمة عليه  
 في الوجود وإن كان حالهما من كون السير مبتدأ أو البصرة مبتدأ فهما إقراض  
 معنى الحرف **﴿فتبين﴾** مقتضى مذهب العضد والسدي ومن تبعه ما من أن  
 الوضع للجزئيات وأنه لزم السعد الجهار دائما أنهم يقولون إن إطلاق الكلّي على  
 بعض جزئياته محال وهو كذلك عندهم وهو مبني على أن الكلّي لا وجود له في الخارج  
 لأنه مفهوم عقلي ولو وجد في الخارج لكان جزئيا إذا لم يقل كون الحيوان المتميز  
 بالتحصن كليا للقطع بامتناع قبول التميز بشخصه لأشركه في ما يوجد في الزمن  
 وما يوجد في الزمان في ضمن الأشخاص صورها إلى الكلّي متشابهة في وجودها  
 العقل بواسطة تشابهها **﴿١١﴾** وإن كانت في نفس الأمر كثيرة فذهب السدي ومن

الخطاب والخصم لذلك كانا  
 جزئيين وهذا كليا الثالث  
 قلت من هذا الفرق بين العلم  
 والمفهوم فساد تقسيم الجزئي  
 إلى سادس اسم الإشارة  
 قلنا إن ذلك يتعين بقرينة  
 الإشارة الحسية ومدلول  
 الضمير بالوضع الرابع بين

نعم الى ان الكلي موجود في هذه جزئياته أي افراده في الخارج لانه عام والخاص  
جزء الخاص كانه ان معناه حيوان ناطق وهما وجودان في دهر واحد وهما  
فالحيوان جزء الانسان وجزء الموجود موجود وهذا هو المتصور وجميع بعض الحقيق  
بينهما قول الحكيم الماهية يقال على ثلاثة أقسام مخلوط ومجرد وموطاة لانها  
قد تؤخذ بشرط لحوق العوارض بها كأن تشبهها بمخلوطة بالشخص وتسمى  
المخلوطة والماهية بشرط شيء وهي موجودة كزبد وحمور وغيرهما من افراد  
الانسان وقد تؤخذ بشرط الخلو من العوارض كأن تشبهها بمخلوطة بالشخص  
وتسمى المجردة والماهية بشرط الخلو وهي غير موجودة خارجا أو ماقا إلى القدر  
فغير لوجودها فيه وقيل بعدمها وقد تؤخذ لا بشرط لحوق العوارض ولا بشرط  
الخلو وتسمى المطلقة وهي موجودة في القدر وفي الخارج بالظن ان كونها  
جزأ من المخلوطة فيحمل كلامهم على الماهية المخلوطة أي الكلي الذي خلط  
بالشخص أي خصص بالشخص فصارت جزئيا ويحمل كلام السيد على الماهية  
المجردة والافيلزم عاينه أن كل فرد من افراد الاجناس لا يطلق عليه اسم جنسه  
حقيقة بل مجازا ككل آدمي لا يقال له انسان لان حقيقة الانسان وهي الحيوان  
الناطق لم توجد فيه ولو وجدت فيه لكان جزئيا بل صورة انسان ولا رجل ولا امرأة  
بل صورة رجل أو امرأة وكل ذلك كبير بل لا حال له بل هو وقله لكل مني أو  
رسول لا يقال له نبي أو رسول ولا يصحكون سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم نبيا  
ورسولا حقيقة وهذا الكلام باطل أخذه من كلام الفلاسفة يشبه كلام المعتزلة  
الذين يقولون حقائق الأشياء غير موجودة وهو موجود خيال لأن يقال هذه حقائق  
عربية توضح حقيقة وكلامهم في الحقائق العلية هذا وقد قال الكمالي بن الهمام في  
تحريره المطلق الكلي على الجزئي حقيقة لانه امتناع يستحيل في جزئي قال وهذا  
مذهب المتقدمين لا يعرفون خلافا وتصل المسئلة في مطرلة كذا أن الكلي اذا  
استعمل في فرد من حيث خصوصه كان مجازا ومن حيث صدق الكلي عليه وانه  
فرد من افراد الكلي حقيقة هذا الخييص الكلام على التسم الثالث والله اعلم  
وأما القسم الرابع وهو ما كان الوضع في محاسن الموضوع له عام فقد أحاطه أكبر  
من المتقدمين وذلك لان صورته أن يكون الوضع الكلي باعتبار تعلقه بمخصوصة  
بعض افراده أي بمخصوصة هي بعض افراده أي باعتبار تعلقه بملاحظة بعض  
أفراذه وهذا القسم لا وجود له في الخارج وانما حكمه باعتبار انحصار الانساب  
تدريج اشخاصها الى الاوذلك كلف في وضع الشخصات وليست الشخصات  
كذلك بالقياس الى كلياتها لان الجز ليس وجهه من وجه الكلي ليتوجه اليه

لكن من هذا ان معنى قول  
النصاة ان الخلو فيحمل على  
معنى في غيره انه لا يشتمل  
بالله ومعية بتفلا لا اسم  
الخاص قد عرف من الفرق  
بين العمل والشئ ان اعتبارا  
لا يرد على حصة العمل فانه

فيصوره اجبالا وانما الامر بالعكس وجبارة بعض المحققين لان الخصوصيات  
لا تبدل بمكوناتها من الاضافة كلياتها والمراعاة من الخصوصيات الجزئيات  
الخصوصية العتبة أي لا تبدل كونها كالترادف للاضافة كلياتها لان الكل يعتبر  
مجرد امتداد لا يحسب كثرة افراده والجزر في بعض الامتداد فيه وحينئذ لا يمكن  
افراق المتقدمة لهدم مساواته في الامتداد والاستطالة وشاهد ذلك من الحس  
ما لو كان في حائط عند تقبوه يفرض حائط آخر مساو به في الامتداد من الشرق  
للغرب مثلا فاذا نظرنا نظرنا الى ذلك الحائط من ذلك القبلة فانه لا يمكنه ان يرى  
جميع ذلك الحائط بل مالا قد ذلك التقبيل وهذا ذكرنا فاضل الابهري في  
شرحه على الشرح المسمى انه اذا وضع لفظ واحد بآراء معي فهذا الوضع خاص  
سواء كان ذلك المعنى كليا أو جزئيا وهذا موافق لما ذكره بعض تلامذة الفضل قال  
العلامة الميرقندي في شرحه الكبير على الرسالة وهذا أقرب لان وصف الوضع  
بالخصوص والعموم على هذا ظاهر لا تكلف فيه فان وضع واحد اذا علق  
بمعان متعددة بأن يكون كل منها موضوعا له هذا الوضع كان عاما كإيقال  
في القضية المتقدمة التي كل فرد في المجموعة اثبات كل فرد كان كليا أيضا  
على قياس وصف الاسباب بالكلية واذا قطعنا معنى واحد فقط سواء كان كليا أو  
جزئيا كان خاصا بذلك المعنى بخلاف وصفه مع ما على ما ذكره المحقق الشريف فانه  
لا يتصور من تكلفه على هذا فيصفق لوضع أقسام أو بعبارة أخرى في الجب وأقصى  
ما يستلزم ما قرره أن الواضع اذا تصرف لفظا خاصا ووضعه لمفهوم كلي فتارة بقصد  
وضعه لذلك المفهوم بخصوصه أي لا يعتبر بصدقه على افراده وتارة بقصد وضعه  
باعتبار علة مع صلاحية الصديق على افراده فعلى القول بكون الوضع خاصا  
لوضع له عام وانما كان الموضوع له عام لان اللفظ حينئذ موضوع للقبول والكل  
وعدمه للاضافة الافراد لا يخرج منه عن كونه كليا وعلى الثاني يكون الوضع عاما  
لوضع له عام لان الواضع قبل وضعه لاحظ المفهوم مع صلاحية صدقه على الافراد  
كأنه متاوا ما مجموعه وانهم يقولون ان الواضع لاحظ مفهوما كليا صالحا لصدق  
على افراده ووضع اللفظ بآرائه وليس عندهم تصور المفهوم مع عدمه للاضافة  
الافراد فلقد اتفقا القسم الرابع قال بعض المحققين عن كتب على شرح انما كهي  
على القطر بعد ما ذكرنا فأتى هذا التمام فانه تزل فيه اقسام الانواع  
في خاتمة نسأل الله حسنا في جميع ما تقدم الوضع فيه تخصي وأما الوضع النوعي فهو  
لا يتبع فيه اللفظ الموضوع بأن وضعه بدرجات تحت شاطئ كلي كقول الواضع  
وشهدت كل لفظ على هيئة كذا لعل على كذا فله يكون اللفظ المقصود والموضوع

فأقول على حديثي في  
موضوع ثان في هذا (السادس)  
يعلم منه الفرق بين اسم الجنس  
وعلم الجنس فان علم الجنس  
كاسماء موضوع بغيره العلم  
العلم وان اسم الجنس كالتب  
وأما غيره مع شمس التعيين

(شرح السجاني في المقولات)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك يا من تنزهت عن

الآلئين والكم \* وأصل

وأسلم على سيدنا محمد

سيد العرب والأهم \*

وعلى آله وصحبه الخلقين

في الأقوال والأفعال

وعمل من تبعهم من

السادة العارفين الأفاضل

(أما بعد) فيقول العبد الفقير

أحمد السجاني جل الله

ولاخوانه المساهي \* وطلب

من بعض الأخوان المودة

المروءة إلى السؤال الكثرة

بعد الكثرة أبدأ شرح بيتي

المقولات \* وشرحا مختصرا

وأفيا بالبررات \* فأجبتهم

وإن كانت مضاعفة ضربا

رجاء دعوة أخ صالح بالفور

في الدارين \* والجاه مختصرا

على الأمثلة مع انضاح

الكلمات \* والله أعلم أن

يتبعه المؤمنين \* فإنه لا ينبغي

من علمه كل لونه يستعين

قالا لتألم رحم الله تعالى

عند المقولات في عشر أساطيرها

في بيت شعره لا في رتبة فلا

الجواهر الكم كيف

والضاف سني \*

أين وضعه إن يفعله فلا



## رسالة في المقولات

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فهذه كلمات جعته في المقولات المشرحين قرائن مختصر السعد بالديانة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام مع جماعة من طلبة العلم سنة ١٢٧٨ هـ لخصتها بالاختصار من بعض ما كتبه أهل هذا القرن وقصدت بذلك التذكير ولا مثالي عن أقاصيرين \* وأعلم أن المتكلمين جهر والموجودات الحادثة في الجوهر والعرض وقسم الحكماء العرض إلى أقسام تسعة وهي الكم والكيف والأضافة والمثلي والآن والوضع والمثل والتشبه والافتعال وبها هذه الأقسام مع الجواهر المقولات العشر في الجواهر المقولات العشر فقولنا جمع مقولة بمعنى محمولة فكل شيء محمول على شيء لا بد أن يكون واحدا من هذه العشرة لأنهم جعلوا هذه المقولات الأجناس العالمة للجوهرات الممكنة ثم قسموها إلى قسمين نسبية وغير نسبية ففرض النسبية الجوهر والكم والكيف وما عدا هذه الثلاثة فهو نسبية يتوقف تعقلها أي تصور حالي تصور غير تصور فالجوهر هو ما قام بنفسه وإن شئت قيل هو ما شغل قدر من الفراغ والكم عرض يقبل القسمة لذاته فهو نسبية بل القسمة أخرج النقطة وهي نهاية الخط أي الصدر الذي لا يقبل القسمة لا طول ولا عرض ولا سمكا وقوله لذاته أخرج ما عدا الكم من الأعراض فأنه وإن قيل القسمة فهو بواسطة الكم لذاته كالبياض وقسموا الكم إلى متصل ومنفصل فالمتصل هو ما كان بين أجزائه عدم مشترك تلاقى عنده وتصل باعتباره كالنقطة بين النقطتين في الخط فأن قيل القسمة طول لا تقطع فهو الخط وإن قبلها طول ولا عرض فأنه السطح وإن قبلها طول ولا عرض فأنه ما هو الجسم التعليمي وإن لم يقبل القسمة لا طول ولا عرض ولا سمكا فهو النقطة وهي نهاية الخط فأنه ينتهي بالنقطة والسطح ينتهي بالخط والجسم التعليمي ينتهي بالسطح فأنه السطح والجسم التعليمي امتدادات أي مقادير عارضة للجسم الطبيعي فأنه الشكل المربع مثلا ذاته جسم طبيعي معروض لتلك الامتدادات التي هي الطول والعرض والعمق ونفس الطول والعرض والعمق هو الجسم التعليمي فالجسم الطبيعي جوهر مركب من جوهرين فردين فأكثر والجسم التعليمي المتدار القائم بالجسم الطبيعي القابل للقسمة في الجهات الثلاث والثلاثة أعراض من قبيل الكم فالجسم الطبيعي

مضاف الى المثلان جميع  
مقوله بمعنى الحمل أى  
الانخبار عنه ، بهذه  
المثيرة مع ان كل كلى  
منهول أى محمول له  
أحتاس هالكة أو معقولة  
وسدقان غير هالكة مدرج  
فهما أى مدى لا قولاً ركناً في  
مشر من نظرية السام  
في انماض أوان في رائد  
وقوله سأنظها أى فى البيت  
بعد مواعيد الزمان نظمه  
متأخر عن هذا فلهذا فى  
بالشعر (فى بيت شعر) أى  
فى بيت من الشعر وهو السلام  
المقفى النورون هذا (علا)  
بالحين الهمزة من العلوهو  
الارتفاع أى ارتفع (فى بيت)  
أى مرة لما شغل عليه من  
الجسم ذلك القولان مع  
الاختصار والخلوص الحسنو  
فى لك الكلمات وقوله (فغلا)  
بالزمن الهمزة أى إرداد  
أرداسه قول فى الماح  
كل شئ إرداد وارتفع قد غلا  
اه ولا ضروره الى جعل  
القولية فى تسليح كازاوى  
البيت من أنواع التدبير  
الطامس المجهت وهو  
ما اختار كراه بالقط

معروض للامتدادات الثلاثة الطول والعرض والعمق حتى جلتها هى المسح  
التعليمى بالطبيعى جوهر والتعلين عرض عارض له هذا كله مذهب الحكماء أما  
مذهب المتكلمين فهو ان الكم أمر اعتبارى قائم بالسم والقابل لتساها  
السم فالتقط عندهم والجوهر الفرد الذى لا يلهى التسعة لا طول ولا عرض ولا  
محاذ وانما الجوهر الذى قبل التسعة طولاً والسطح الجوهر الذى قبل التسعة  
طولاً وعرضاً والسم الجوهر الذى قبل التسعة طولاً وعرضاً وعمماً قال الحكماء  
والكم المنفصل هو الذى لا يكون بين اجزائه وحدة مشتركة تتلاقى عنده وتصل بانه  
كأنه سدقان الاربعاء اختلف بين اثنين وان لم يكن بينهما وحدة تركوا  
الثلاثة اذا نسبت بين واحد ونفسه واحد ونصف مختلفا لسلط المؤلف من  
ثلاث نقط فانه يقسم الى اثنين بينهما واحدة لا تسيم وهذا القسم أعنى ما قبل  
التسعة من المتصل يسمى قار الفئات أى مجتمع الاجزاء فى الوجود الخارجى ويقابله  
ما يكون متصلاً سبباً لا أى غير مجتمع الاجزاء فى الوجود الخارجى بحسب يرى ويشاهد  
بل فى العقل والاعتبار فقط وجعلوا منه الزمان لانه ينقسم الى ماضٍ ومستقبل  
و بينهما الحال وهو جزؤ من طرف الماضى والمستقبل أى من أواخر الماضى  
وأوائل المستقبل فى هذا هو مركب لا بسيط وهذا مذهب السعد وقيل انه زائد  
عليهما فهو قسم منقول واسطة بين الماضى والمستقبل لانه هذا ولا من هذا فعلى  
هذا يكون مركباً أيضاً لاعتبار بينهما فلا بد من ملائمة ما كان لا يمكن هو واحداً  
منهما وقيل وجز لا يتقسم وهو نهاية الماضى وبداية المستقبل فعلى هذا يكون بسيطاً  
لانه كىا وكون الزمان من مة قوله الكم هو أحد أقول وقيل من مقوله أنه شافه  
وفسر صاحب هذا القيل بأنه معقار من مجهول معلوم فهو آتيل طالع السهم وقيل  
انه من مقولة الجوهر وفسره القائل بهذا بأنه نفس ذلك وقيل انه من مقوله الان  
وفسره القائل بأنه حركة ذلك وقيل انه من مراتب القول والكلام على ذلك  
طويل مبسوط فى محله (والكذب) عرض لا توقف فله على فعل الغير ولا يقتضى  
التسمة والانتمية فى محله اقتضاء أو لبس الخارج من المخرج الجوهر وخارج  
بنو لهم لا يتوقف على الاعراض القلبية وهى الاضافة والمالك والابن والعتى والفعل  
والانفعال وقولهم لا يقتضى التسمة مخرج للعرض الذى قبل التسمة فلهذا  
صكاً بعدده والكم انما بالعدد وكذا دارس الخط والسطح والسم فان  
الكل عندهم مقادير قبل تسمة كما ستم وقولهم والانتمية أى عدم التسمة  
مخرج لنتقط وهى نهاية الخط وقيل التسمة كما قدموهم اقتضاء أو لباقيد  
لعلم الانتمية ملة ما وهو بدو قول بعض المتضمن لانه أى لا يقتضى مة

دها لانه واما انظر لتعلقه بتدقيق الصفة وقد تفتى هذه ما ولدا

هذا المقيد مدخلا لعلم المتعلق بالعلوم ان فانه عرض لا يتوقف اتصافه على  
التدقيق في الصفة ولا عدم التسمية اختفاء اوليا أي بالظاهرة واما بالنظر  
للعروض متارة بنفس الصفة وتارة يتفتى عدمها فاعلم المتعلق به واحد بسيط  
يقترن بعدم التسمية امكن لانه بل باعتبار المتعلق والعلم المتعلق بشيئين يستلزم  
التسمية لكن لانه بل باعتبار المتعلق فالعلم لا يصدق عليه التعريف بل ذلك  
التقدير لانه بل بتعلق معلوم واحد فانه يعرف من الوحدة لا يتفتى عدم التسمية وان  
توهم ان تدقيق الصفة بعرض التعريف له فلما قالوا في تعريف الكيف  
لا يتفتى الصفة ولا يسميها اخرج العلم فاما زوايا ذلك التقيد في التعريف دخل فيه  
العلم لانه في حد ذاته لا يستلزم التسمية ولا يسميها واما بالاعتناء بالعلم فاعلم  
للعلم ان كان معلوما متددا او مركبا كذا العلم مقتضيا لاصفة اختفاء فاوليا  
أي عرضيا وان كان المعلوم واحدا بسيطا كذا العلم مقتضيا لعدم التسمية اختفاء  
عرضيا فالتقدير لانه لا يدل لالاخراج وادخال العلم بالمعلومات بهذا التعيين بناء على ان  
العلم من قبل التكييفات وانه صارت عن الصورة الحاصلة في النفس واما ان قلنا  
انه افعال أي انشأ في الصورة في النفس أو انه فعل أي نفس صورة التي في  
النفس وارتادها ماها فاولا حله داخل في التعريف ثم ان في التعريف مناقشات  
هنا ان قراهم في لا يتوقف تعطفه على تقدير الغير اعترضه بعضهم بأنه غير جامع لعدم  
شموله الكيفية المركبة كطعم الزمان المزاجية مركبة من الحلاوة والحاموضة ولا شك  
ان المركبة تنقسم على تعقل أجزائه (وأجيب) بأن المراد بالغير ما كان متفككا  
عن الشيء وأجزاء الشيء غير متحدة عنه واعترض أيضا بأنه غير جامع لعدم شموله  
للكيفية النظرية بان تعقلها يترقب على الغير وهو النظر أعني العمل الشارح  
والحجة وذلك كنعني الانسان وحدوث العالم وأجيب بأن المراد بالتوقف المتسفي  
التوقف الذي لا يمكن الانفكاك عنه كالألوهية والقرينة أو بالتحققية النظرية  
فتمتعاها تد يحصل بدون نظر كلامهم أو كشف (واعترض أيضا) بأن الأرض هو  
ماتام هي فهو متوقف في تصفه على الغير وقد أخذ في تعريف الكيف فيكون  
الكيف متوقفا على الغير إذ المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء  
وحديثه فلا يصح قولهم لا يترقب في تعريفه (وأجيب) بأن المتوقف على الغير  
مفهوم العرض وما حوذي تعريف الكيف وهو تصديق العرض لان قولهم  
الكيف عرض أي فرد من أفراد العرض ولا يلزم من توقف المفهوم توقفه بصدق  
عنه واما بطلان القول كذا بالصدق ومن الحائز أن يكون ذلك المفهوم عارضا

قطر وان اعتبر بحار  
الحروف كان فيه الخناس  
الضارح تغار بشعر ج  
العين الميمية من الميمية  
فصل ما وعد به فقال  
(الجوهري) هو التي عن الجهل  
أو التي وهو ما أنشدته  
تدبر من الشرايح كسرات  
زيد (الكلم) وهو طوف على  
أقبله بالخط محدوف  
ولذلك جائز كاسه عليه  
الهرق فلا حاجة الى  
دعوى المحذوف لنديق  
انظم وهو عرض يقبل  
الصفة لانه كالأعداد  
والأدب كالمطر (كيف) وهو  
عرض لا يتفتى التسمية  
لانه لا يتوقف تصور  
على تصور سببه كزوجة  
والفردية وكذا قوله  
وتكرار النار وتكرار

للمصادق وخارجا عن ذاته فلا يلزم من توقعه توقعه وتوهمه لا يقتضي القسم المراد  
بالاقتضاء هنا الاسم التزام أي لا يستلزم القسم ولا يستلزم عدمه بل نارة تكون  
في حكمه والخجل وتارة يكون غير قسم كما علم بالاميط وليس المراد بالانحصار  
الاجمالي والالتزام خلوا الذي عن التقضي مع انهم لا يستلزم ما ولا يرتفعان وقواهم  
في محله من الضمير في مقتضى وكذا هو البين ألوان العرض لا يتجلى  
القسم ولا عدمه بالآخر في محله ادلا وجوده في محله المراد بجله الذات التي  
قام بها العرض وما سل انه منقطع بالعدم من قوله مقتضى القسم واللازم على  
سبيل التنازع أو من باب الخلف من أحدهما لئلا يتخذ مقتضى التنازع  
العدم ولا عدمه المحله أي تعلقه فردولا يلزم منه أن يستلزم مقتضى انحصاره  
أوليا أي ذاتيا لا فائدة فيه لدخول العلم في التحريم بما قبله وأقسام السكف  
أربعة وهي الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق به الإدراك وهي اربعة  
كالأول والعسل وحرارة النار وصفرة الذهب وأربعة كحمر الخجل وكيشيات  
الكيميات كالزجوية والفردية والاستمارة والاختفاء والكيفيات الإضافية  
أي المختصة بذوات الانفس وهي الحيوانات دون الجمادات كالحياة  
والادراك والجلال والعلوم والذات والالام والكيفيات الاسمية عددية  
أي المتضمنة لاسعداد او تباين أو تباين أو تباين أو تباين أو تباين أو تباين  
والصفة الحادثة في أول قسمها تسمى حادثة الانحصار أو تباين أو تباين أو تباين  
في الجمال أو أوان من التنازع والانتقال قد تدرى على التنازع والانتقال أو تباين  
ثبتت في محله أو تقرر بحيث لا يمكن أن تنصبها زائلا أو تباين أو تباين أو تباين  
صاحبها أو بصرفها في المدارك كيف شاء وأنها هي الكيميات من مائة مائة مائة  
تسكنت منه وتسمى أيضا كيمية لأنها تقي في جواب كيمياتها كيمياتها كيمياتها  
في ابتدائها تسمى حالا فاذ تقرر وتبينت صارت كيمياتها كيمياتها كيمياتها  
والذات والالام كانت حلا قطة (فان قيل) ان الزمير في قوله المراد بالانحصار  
عرض ولا يلزم أي (أجيب) بأن قوله المراد بالانحصار المراد بالانحصار  
بما هو أو يقابل المرافعة وما يبرسوخ انما هو أو تباين أو تباين أو تباين  
الكيفية ملكة الا اذا كانت في النفس ما اذا كانت في الجسم كالبعض الذي هو  
عها بالعرض والكيفية لا بالملكة (والجواب) هي اسمة العارضة التي تباين  
النسبة أخرى كالابنة والابنة والابنة والابنة والابنة والابنة  
المتوقف عليه في الاضافة بعد دونية الاعراض السيدية صفت باسم اضافية  
وان كانت كها اضادت وانما تسمى الاضافة باسم متكررة لأنها تكرر

المجسمل وكلاهما كانت  
والذات والالام والذات  
وهذه تسمى ملكات ان  
رخصت في النفس والافلا  
لان السقف الحادثة للانسان  
في أول امرها تسمى حالا لان  
الذات فيها تدرى على انزالها  
فاذا ثبتت في محله وتقرر  
بجانب لا يمكن انزالها  
للتصنيف بها تسمى ملكة  
(والجواب) أي الاضافة وهي  
نسبة غرضية لشيء أو فعل  
الاقتباس بالنسبة أخرى  
كالأول والسنة وكالكليات  
فان الجلس نحو الحيوان  
مثلا لا يقبل الا بالذات إلى  
أمر آخر وهو الوجود (مضى)  
فوسمى الوجود في الزمان  
كسكون الحسني في الزمان  
كذا أو ساهة كذا تسمى





بيده غصن لواءه فالتوى \* فهذه عشر مقولات سوى  
فأشار بقوله زيدا إلى مقولة الجوهر وبالطويل إلى مقولة الكم وبالآخر إلى  
مقولة الكيف وبقوله ابن مالك إلى مقولة الإضافة وبقوله في نفسه إلى الأين  
وبالأمس إلى التي وبقوله تنكي إلى الوضع وبقوله يده ففصل إلى الملك وبقوله  
لواء إلى الفعل وبقوله فالتوى إلى الانفعال وقال آخر

فرغزير الحسن ألطف مصره \* لو قام بكشف غمقي لما انتفى  
وأشار بقوله قرأ إلى مقولة الجوهر وبغزير الكم والحسن إلى الكيف وبالطيف  
للاضافة وبصره أي الحصول فيه للأين وبقوله قام للوضع ويكشف لفعل  
وبغمقي للثقل ولما للتي وبانتي للانفعال وقد نظمها العلامة الصباغ في أبيات  
وشرحها وكتب عليها العلامة العطار عاشية وهي هذه الأبيات

ان المقولات لديهم تقصر \* في العشر وهي عرض وجوهر  
\* فأول له وجود قاسم \* بالغير والثاني بنفس داما  
ما قبل الصفة بالذات بكم \* والكيف غير قابل بها ارتسم  
أن حصول الجسم في المسكن \* متى حصول خص بالازمان  
ونسبة ~~تكررت~~ اشافة \* نحو أوبة انا لطافة \*  
وضع عروض هيئة لتسمية \* لجبره وخارج فأنث \*  
وهيئة لما أحاط وانتقل \* ملك كثر أو أماب انتقل  
انفعال انما نسير ان بفعل \* أنر مادام كل ~~صك~~ صك

قال بعضهم المقولات العشر تأتي في العشرة فان ذاتها أي ذاتة لها من مقولة  
الجوهر وطولها من مقولة لكم وبيانها من مقولة كيف وبيانها من مقولة  
الإضافة وحصولها في يوم كذا من مقولة المات وحصولها على الرأس من مقولة  
الأين والتعمم الثاني منها من مقولة الملك وهيئة من ارتفاع منها وانما نسبة  
من مقولة الوضع وثالثها من مقولة الفعل والاعاد وطها من مقولة ~~المتعلق~~ المتعلق  
وجه الباعثة من مقولة الكيف لانها عرض والباء من حيث تظنها من مقولة  
الكيف وامان من حيث معناها وهي الاستعانة فأنار بده اعانة مجبرة ومن  
مقولة الفعل وان أن بدان نسبة المكتات بين المعنى والذات كانت من مقولة الانشافة  
وأما لفظ الخلاله والرحن ارحم فباعه أرا لفظ من مقولة الكيف وما ~~اعتاد~~ اعتاد  
المعنى فلا يخفى زان يقال فيه شئ من ذلك لأن الله سبحانه مفرد عن أبيه ص كونه  
جوهرا أو معرضا قال بعضهم وقد تعرض الإضافة للمقولات كلها كالأوبة والسوبة  
لجوهر والصغر والكبر لكم المتصل والحرية والابد والكيف والآنز به

بل يجوز فتح الهمزة بجعل  
ان مصدر يتوكل في الفعل  
تخفيفا وكون من عطف  
المصدر القول على غيره  
ولعل هذا أولى والمراد به  
الانفعال وهو انما نسير  
عن غيره مادام تأثير كمال  
المستحسن مادام يتحسن  
وكأنقطع والتبريد والالتواء  
وقوله (فعل) قال  
بعضهم هو مبنى للفعل  
وهو جواب الشرط وهو  
غير متعين بل يتبع عطفه  
على ما قبله فيقدر والمراد به  
الفعل وهذا أقرب بسبب  
المتعين وذلك لأن التصود  
اغما هو تعدد العشرة على  
ما تقدم والفعل تأثير التي  
في غيره مادام يؤثر كمال  
المستحسن مادام يتحسن  
وكأنقطع والتبريد والالتواء

والأبدية للأضافة أعني القرب والبعده لا يقال كيف يعرض الشيء لنفسه لأن  
الحرارة والبرودة كقيمتان تعرض لهما الأضافة ~~تكون~~ هذا أحرم من هذا  
فأخالف ذات العارض والمعرض والعلو والسفل للآمن والأقدمية والآخريّة  
لثني والأشدية انصبأاوا خطا لما للوضع والأكووية والأعروية للآلات أي كون  
هذا أكثر كسوة من هذا ككون زيد لا يسأو به لركبته والآخري لا يسأو به لدروية  
والأقطعية للفعل والأشدية بتقطعها للانفعال (واعترض) هذا الكلام أنه يلزم فيه  
قيام العرض بالعرض فالعرض والكبر أي الأسفريّة والأكبر يتصلان من مقولة  
الأضافة وهي عرض والسكن من جهة الاعراض فقد قام العرض بالعرض  
(وأجيب) بأن مذهب الحكماء جواز قيام العرض بالعرض وأما التسكّمون  
فيعاون الأضافة من قبل الأمور والاعتبار بقواعبه فالأمر ظاهر وبعض  
الحكماء ينه أن يقوم العرض بالعرض فيقول ان الأضافة لا تعرض إلا للجواهر  
فالأصغرية والأكبرية متلا عارضان للجواهر فيكون عرض الأضافة لغير مقولة  
الجواهر جريا على جواز قيام العرض بالعرض وأما من منع فالعرض ليس إلا  
للبهر وهذا أصل ما وقف عليه في معنى المقولات أجمالا وأما تفصيل هذه  
المباحث وتحقيق الكلام علم بما في علم من مباحثه والله تعالى أعلم والحمد لله  
رب العالمين آمين وآخروا طهاروا باطنا حمدا وفي نعمه ويكفي ضريده  
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

بحمد الله تم طبع هذا المجموع الثمالي المشتمل على رسائل تحكي الآلات محلاة  
هو أسسه بمسائل نفسه صغيرا لمجموعه لكتبه حوى من كل فن رئيسه

على ذمة المكرم الحاج أبي طالب اليوس جزاه الله الجزاء

الاحسن وذلك بالطبعة الوهية المطبعة المصرية

لأزالت مشحولة بالغاية الإلهية وبدر يدر

التمام أو آخره بيان من عام ١٢٩٢

أشهر وتسعين ومائتين بعد الألف

من هجرة سيد ولد عدنان

صلى الله عليه وسلم

وعلى آله وصحبه

وشرف وكرم

آمين

واعلم أنهم قدموا العرض  
إلى هذه الأقسام الأربعة  
وهي ما جدد الجواهر ذهب  
التسكّمين أم أمورا اعتبارية  
لا وجودية ومذهب الحكماء  
أنها أمور وجودية وقال  
ابن السبكي الأصم ان النسب  
والانساب أمور اعتبارية  
أه وهذه إشارة إلى  
وفائدة أقامعية وتحتوي  
مباحثه يطلب من المطول  
والحمد لله على كل حال  
والسلامة والسلام على  
سيدنا محمد وآله  
جميع الاحباب والآل